



بحث مقدم للحصول على الدبلوم العالي اعداد : محمد خير الوزير

Mohamad Khir Alwayir

Humanitarian protection needs and minorities in Syria

بإشراف الدكتور هيثم مناع

Capacity building training for civil and political cadres

July/August 2022

Scandinavian Institute for Human Rights/

Haytham Manna Foundation

Geneva 2023

**Dr. Alwazir's dissertation was awarded the degree of
excellence, with the supervisor's congratulations**

الفهرس:

| | |
|----|---|
| 2 | حاجات الحماية الإنسانية والأقليات في سوريا: ملخص |
| 5 | مقدمة |
| 5 | في البنية |
| 5 | في المنهجية |
| 7 | الفصل الأول: مفهوم الأقليات في سوريا |
| 7 | الأقليات: صعوبة مفهوم الحماية |
| 7 | تعريف الأقليات في هذا البحث |
| 8 | الفصل الثاني: الخلفية الاجتماعية والتاريخية للصراع في سوريا |
| 8 | سكان سوريا |
| 9 | خلفية الصراع الحالي في سوريا |
| 10 | التمييز والعنف الطائفي في سوريا قبل العام 2011 |
| 10 | تأثير الصراع الحالي على الأقليات في سوريا |
| 13 | الفصل الثالث: الوضع الانساني في سوريا |
| 13 | الاحتياجات الإنسانية في سوريا |
| 14 | الاحتياجات الإنسانية في البلدان المجاورة |
| 14 | مستوى التسجيل للمساعدات بين الأقليات |
| 16 | تأثير معايير المساعدات وأولوياتها على الأقليات |
| 16 | النزوح والشعور بعدم الأمان عند الأقليات |
| 18 | الفصل الرابع: آفاق مستقبلية |
| 18 | العوامل المؤثرة على عودة النازحين |
| 18 | الاختيار بين إعادة التوطين أو الهجرة |
| 20 | الفصل الخامس: نتائج وتوصيات |
| 20 | توصيات |
| 23 | المرفق رقم 1: إطار الحماية القانونية للأقليات |
| 28 | المرفق رقم 2: نظرة عامة على نقاشات المجموعات |
| 29 | الحواشي |

ملخص

يشعر سكان سوريا بوقع الصراعات المسلحة في البلد. ويأتي هذا البحث ليتم قاعدة البيانات الموجودة حالياً، وذلك بتقديم شرح أوفى لحاجات الحماية الإنسانية عند الأقليات الدينية والعرقية القادمة من سورية، ومن ضمنها، الذين بقوا في بلادهم والذين لجأوا إلى بلدان مجاورة.

ويتوجه هذا البحث إلى الجهات الإنسانية الفعالة بهدف مساعدتها على تحسين جهودها وتنسيقها من أجل توفير مساعدة تحفظ الحياة، وعلى العمل لوجود حلول مستدامة طويلة الأمد لجميع السوريين والسوريين. كذلك يهدف هذا البحث إلى دعم سوريا والبلدان المجاورة والجهات المانحة في بحثهم عن استجابة إنسانية أفضل مما هي حالياً عليه، كما يهدف إلى إلقاء الضوء على المقاربات الأنسب لإيجاد حلول دائمة للأقليات النازحة من سوريا.

أما التحليل وما يخلص إليه البحث، فينبع من مراجعة للمصادر الرئيسية والثانوية، ومن دراستين بحثيتين مميزتين أجرينا خصيصاً لهذا الغرض، ومسوحات ومجموعات دراسية لجمع وجهات نظر أكثر من 4000 نازح ولاجئ من سوريا.

بالاستناد على عدة مسائل تم بحثها في هذا البحث، ووفق المعلومات التي تم استقضاؤها لهذه الدراسة فإن الشعور الطائفي في سوريا لم يصبح متأسلاً بعمق بعد. لقد جرى تعويم المسألة الطائفية بشكل أثر على/وتداخل عوامل أخرى تركت بصمتها في مسار الصراعات الحالية. وكان لهذه الأخيرة وقع كبير على المدنيين، مثل النزوح الجماعي والصدمات وموت الأحياء أو أذيتهم والعنف الجنسي والاستغلال والإساءة وغياب الأمن والاضطهاد المرکز. وقد طالت هذه المحن النساء والرجال والصبيان والفتيات بطريقة مختلفة، ما يعني أن حاجاتهم هي أيضاً مختلفة. كذلك، كانت تجارب الصراع بالنسبة إلى السوريين الذين ينتمون إلى الأقليات متنوعة أيضاً، سواء بين المجموعات الدينية المختلفة أو ضمنها، وبالتالي تختلف الحاجات الإنسانية للأقليات، وتختلف أيضاً، الطرق الفضلى لتلبية هذه الحاجات.

وفي الطرف المقابل، على المنظمات الإنسانية أن تأخذ هذا التنوع بعين الاعتبار لتلبية الاحتياجات الملحة لمن تأثروا من جراء الصراعات في سوريا، ودعمهم بطريقة مستدامة، ولا تستطيع هذه المنظمات غض النظر عن عجز الناس عن الحصول على المساعدة بسبب عدم الاستقرار أو الخوف أو عدم الثقة بالأطراف الأساسيين. كذلك يجب أن تنظر الجهات الإنسانية إلى مسألة

الأولويات في تقديم المساعدات، ومعايير الاستفادة التي قد تولد الاستياء والتمييز والتوتر من خلال إقصاء بعض المجموعات المتأثرة بالصراع.

لقد بات اليوم، كل من الجنس والعمر مفهومان راسخان في المجال الإنساني، وأضحت الوكالات الإنسانية تزداد فهماً للاحتياجات والمقاربات المختلفة المطلوبة لدعم مختلف الفئات العمرية والجنسية. ويظهر هذا البحث أن حماية الأقليات يجب أن تكون أيضاً جزءاً من استراتيجية الاستجابة الإنسانية في سوريا، وذلك بتبني مقاربة تتعلق بالعمر والجنس والاختلاف¹.

بالاستناد إلى تاريخ الاضطهاد والصراع الذي اختبرته الأقليات الدينية، فإن المصالحة والعلاقات السلمية في المستقبل بين مختلف الجماعات الدينية تتطلب التعامل مع جراحات الماضي ومعاناته. كما تتطلب أيضاً تقديم أمثلة إيجابية ومشجعة على التعايش المشترك والدعم المتبادل بين أشخاص من أديان مختلفة.

إن المحفزات السياسية والاجتماعية والأمنية في سوريا معقدة للغاية. وما من توصية واحدة أو حل واحد من شأنهما أن يحلا كثرة الإشكاليات التي تواجه الأقليات الدينية والعرقية، كما و"الأكثرية". لكن التوصيات المبينة أدناه تهدف إلى توفير أساس لمعالجة الأزمات الإنسانية، ما يتيح للنازحين العودة إلى ديارهم، وخلق مستقبل إيجابي لهم في سوريا. وتجدر الإشارة إلى ضرورة تحقيق مستوى معين من الاستقرار كي تصبح التوصيات الطويلة الأمد المبينة أدناه قابلة للتنفيذ.

المدى القصير

1. يجب على الجهات المانحة أن تؤمن تمويلاً متوقعا وكافياً، يكون مرناً ويصل إلى النساء والرجال والصبيان والبنات الأكثر حاجة إليه، ومن ضمنها المجتمعات المضيفة، لتجنب خلق التوترات أو تفاقمها. وأما فيما يخص المساعدات المادية، فالمقاربة والمعايير اللذان يقولان بأن مقياساً واحداً يناسب الجميع من شأنه أن يتسبب، من دون قصد، بإقصاء الفئات المستضعفة. فالاحتياجات الإنسانية والتنمية في الأزمة السورية متشابكة، وهذا ما قد يحتم تمويلاً يسمح للإغاثة والمساعدة التنموية بالوصول بطريقة متزامنة ومصممة لتكون متعاضدة فيما بينها.

2. تحديد أنواع المحن المختلفة التي مر بها النازحون، فالسكان المتأثرون بالصراع غير متجانسين، ويجب في بعض الحالات تصنيف حساسيات الأقليات واحتياجاتها بهدف توفير مساعدة هادفة ومناسبة، وينطبق الأمر عينه على اللاجئين والنازحين والجنس والعمر كجزء أساس في خصائص مهمة التصنيف، ذلك بغية تلبية حاجات الناس. ينبغي إذا على الجهات الفاعلة الإنسانية أن تنزود بأدوات تقييم قادرة على التقاط الاختلافات بالاستناد إلى الانتماء الديني - العرقي، وعلى معرفة كيفية تقاطع مختلف الحساسيات.

3. الترويج لبرمجة تراعي حساسيات الصراع واعتماد مقاربة "من دون ضرر" (do no harm) لتجنب تفاقم التوترات

4. الاستمرار بتزويد مراكز التسجيل المتنقلة والاستجابة للاجئين خارج المخيمات والنازحين في الداخل.

5. دعم التدخلات المبرمجة من أجل تعزيز بناء السلام في المجتمع، بالإضافة إلى بناء العلاقات والتماسك الاجتماعي، كمبادرات مستقلة ومكونات للمشروع من خلال التدخل في قطاعات محددة. ويمكن للفرقاء الذين يمثلون مختلف الجماعات الدينية المحلية أن يشكلوا مصدرا رئيسا يعول عليه، كما هو حال التوعية على مقدار استخدام البعض للدين من أجل تصعيد التوتر.

6. المساعدة في تأمين خدمات دعم نفسية تراعي الحساسية الثقافية والعمرية والجنسية، وذلك لضمان حصول الناجين من الأحداث المؤلمة على برامج إعادة تأهيل كافية تمكنهم من إعادة الانخراط في المجتمع. ضمان ولوج النساء والفتيات إلى آلية إحالة ملائمة وفعالة. تحديد طرق ملائمة ثقافياً لزيادة التوعية حول الطرق التي يستخدم فيها الاغتصاب وأشكال العنف الجنسية الأخرى كأسلحة حرب، مفككة للنسيج الاجتماعي ومدمرة للأشخاص والعائلات. العمل مع زعماء المجتمعات والزعماء التقليديين والرؤساء الدينيين من أجل بناء تفاهم مشترك على أن الاغتصاب هو دائما خطيئة من ارتكبه وليس من نجا منه. الأخذ بعين الاعتبار قيمة الطقوس الدينية وملاءمتها لتسهيل إعادة الانخراط في المجتمع وتجنب تشويه سمعة الصغار والكبار ممن تأثروا بالعنف الجنسي. هذا بالإضافة إلى وجوب تضمين الدعم النفسي على أساس مجتمعي في الاستجابة الإنسانية من أجل المساعدة في معالجة النساء والرجال والصبيان، والفتيات والعائلات والمجتمعات.

7. تسهيل حركة النازحين من الصغار والكبار وعودتهم إلى ديارهم بناء على طلبهم بأسرع وقت ممكن عمليا، متى تم تأمين مناطقهم. ضمان تضمين النساء وأخذهم بعين الاعتبار عند التخطيط وتسهيل العودة إلى الديار، وبأن النساء يؤيدن قرار العائلة بالعودة. التركيز على المساعدة الإنسانية للنازحين لا يجب أن تغطي الدعم للعائدين إلى منازلهم عندما يكون الأمر متاحا، إعطاء الأولوية لربات المنازل في دعم عودتهن إذا ما اتخذن هذا القرار.

8. استخدام مجموعات المجتمع المدني التي يثق بها السكان المحليون، ومن ضمنها تلك المنبثقة من الوسط المجتمعي نفسه، وذلك لإيصال المساعدة الموجهة لتلك المجموعات بطريقة تحترم حساسية الصراع وبعيدة عن أي نوع من التمييز، بما يتطابق مع المبادئ والمعايير الإنسانية.

9. مساءلة الحكومات المحلية عن أية تكتيكات سياسية تؤذي الأقليات أو تفاقم آثار الأزمات التي أصابتها، أو التي تمنعها من العودة إلى ديارها.

المدى القصير والمدى الطويل

1. إدراج منظور قضائي انتقالي يختص بنوع الجنس في الاستجابة الحالية على النزوح، مع الحث على أن يتم التعاطي مع جميع حالات العنف الجنسي في المحكمة الجنائية، مما يشكل التزاما برغبة الناجين من العنف الجنسي. دعم تحقيق دولي في الإبادة الجماعية وجرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان والأعمال الوحشية، وضمان إعطاء الأولوية في تلك التحقيقات لحالات العنف الجنسي. تسهيل توثيق الانتهاكات من أجل محاكمات مستقبلية محتملة.

2. يمكن للمصالحات أن تخفف من التوترات بين السكان، ومن القتل الثأري المحتمل انتشاره بشكل واسع أو أي صراع إضافي. تعزيز المصالحة بين مختلف الجماعات، تحديدا في المناطق حيث استهدفت الأقليات بشكل مباشر من الفصائل المسلحة وشملت العدائية من مجتمعات مجاورة. الأخذ بعين الاعتبار موضوع الجنسين عند التخطيط لجهود كهذه، ومدى جهوزية المجتمعات لتلك الجهود.

3. تسهيل استئناف الأنشطة التي تراعي الفروقات بين الجنسين، ومن ضمنها إعادة تأهيل البنية التحتية المدنية ومرافق المجتمع مثل دور العبادة.

4. القيام بجهود من أجل تعزيز الثقة بين الجماعات المتأثرة بالصراع وقوات الأمن المسؤولة عن حمايتها. يجب

على هذا الإصلاح في قطاع الأمن أن يعالج المفاهيم المتعلقة بسوء التصرف ونقص المساءلة. دعم قوات الأمن لحثها على إدخال النساء إلى عداد موظفيها لتوعية المجتمع، وتسهيل التواصل مع المجتمع والمطالبة بالأمن بين النساء.

المدى الطويل

والتعبير عن سرديات مستقبليّة مشتركة. وينبغي أن ترافق هذه القصص أخبار الاضطهاد لا أن تحل مكانها، وتعطي صوتاً للأكثرية المعتدلة الصامتة.

1. نشر ثقافة التسامح والتعايش والمواطنة لتقليل التوترات وسوء التفاهم بين الجماعات والحد من احتمال التمييز، وتعزيز التعليم والإصلاح في المنهاج لتغيير النظرة إلى الأقليات الدينية وفهم دورها وأهميتها التاريخية والثقافية والدينية. التنوع ميزة للمجتمع. ومن خلال التعليم، يتم التشجيع على الاعتراف بالتنوع كميزة إيجابية واحترام التنوع كوسيلة لبناء مجتمع أكثر استدامة. هذا أمر ضروري لتوفير الاستقرار، والتغلب على التحيز، وبناء الثقة ووضع شروط حياة مشتركة. كذلك يجب تعزيز إمكانية حصول الجميع على التعليم، بصرف النظر عن الجنس أو العرق أو الدين أو الانتماء السياسي، وعدم ربط شرط التعلم بالدوافع أو الأجندات السياسية.

2. معالجة عجز الحوكمة المترهلة والتمييز البنيوي وثقافة الحصانة، تدريب السلطة القضائية وقوات الأمن والموظفين الحكوميين بشكل عام على معالجة موضوع التهتك بالأقليات في الخطابات العامة. تشجيع تطبيق بنود دستورية ملائمة عند توافرها والمراجعة عند الضرورة للإطار القانوني على الأصعدة كافة من أجل تعزيز المواطنة المتساوية. خلال هذه التغييرات القانونية، يجب تسهيل عملية شاملة تضمن مشاركة واسعة من بين مختلف شرائح المجتمع (النساء، الشباب، الأكاديميون، إلخ).

5. ضمان فرص تعليمية ملائمة للفتيات والصبيان في سن الدراسة والذين نزحوا بسبب العنف أو حوصروا في المناطق الخاضعة لسيطرة الدولة الإسلامية، وقد يتضمن هذا برامج تعليمية معجلة، كي لا يتم حرمان الأطفال النازحين أكثر من ذلك. كذلك يجب على البرامج التعليمية أن تراعي الصعوبات اللغوية التي يواجهها بعض النازحين في الداخل واللاجئين في التعلم، بالإضافة إلى إدخال المصالحة وبناء الثقة والمواطنة المتساوية والتسامح الديني فيها كما وينبغي التأكد أن تتضمن البرامج التعليمية للأطفال من الأقليات لغتهم الأم، وأن تحافظ على جذورهم الثقافية.

6. مساعدة المؤسسات القانونية المحلية والوطنية للبدء بإجراءات قانونية تراعي الفروقات بين الجنسين لحل مسألة مصادرّة الأراضي وعمليات إعادة التوزيع في عدد من المناطق، وذلك للحد من انتزاع ملكية الأقليات الدينية أو إعادة توزيعها على أساس طائفي أو عرقي.

7. دعم قادة المجتمع والرؤساء الدينيين والمبادرات التي تعزز التسامح الديني وتشجع العلاقات السلمية بين الجماعات الدينية. ويجب على المنظمات الدولية مساعدة السوريين في جمع القصص والتشديد والتأكيد عليها والتي من شأنها أن تبين المحاولات للحفاظ على الروابط الاجتماعية وإعادة بنائها بين "الأكثرية" والأقليات

ثم يصف الفصل الثاني التركيبة الديمغرافية لسوريا، ويقدم تقريرا مختصرا حول الأحداث الرئيسية التي طبعت التاريخ الحديث للبلد. ثم يتناول الطائفية وأشكال التمييز قبل انطلاق الصراعات الحالية، وبعدها يحلل الصراعات وتأثيرها على الأكثرية والأقلية. هذا ويتضمن رؤية حول كيفية استخدام الدين، والعرقية أيضا في بعض الحالات، كأداة سياسية، ومدى تأثيرهما على الصراعات المستمرة.

وينظر الفصل الثالث في التداعيات الإنسانية للصراع المسلح في سوريا، ومدى استجابة الجهات الفاعلة الإنسانية، ويركز على تنوع احتياجات السكان المتأثرين بالصراع، ويشدد على أهمية وضع نظام إنساني جيد قادر على تلبية هذه الاحتياجات.

ثم يستطلع الفصل الرابع وجهات نظر السوريين من الأقليات والأكثرية حول إمكانية عودة النازحين وإعادة سكنهم من جديد، والمصالحة بين الجماعات. كما يرسم أوجه التشابه والاختلاف بين الأقليات نفسها وفيما بينها، وبين الأقليات والمجتمع الأكثرية، من أجل التوصل إلى فهم أفضل لفرص استراتيجيات الدعم وتحدياتها على الأمد القصير والطويل.

وأخيرا يلخص الفصل الخامس النتائج الرئيسية لهذا البحث. كما يناقش ما إذا كان ثمة اتجاهات معينة لاحتياجات الحماية للأقليات، وما إذا كان من الأفضل التوجه إليهم بطريقة مختلفة عن جماعات الأكثرية، وينتهي البحث بوضع مجموعة من التوصيات لمختلف الأفرقاء.

في المنهجية

يستند التحليل في هذا البحث، على مراجعة للمصادر الرئيسية والثانوية المتوفرة حاليا، بالإضافة إلى بحث جديد. لقد أجريت دراسة مكتبية من معلومات متوفرة حول تأثير الصراع في سوريا على الجماعات الضعيفة بين شهر كانون الأول من العام 2015 وشهر كانون الثاني من العام 2016. وركزت هذه الدراسة بشكل خاص على الأقليات، واحتياجهم للحماية بشكل فوري وعلى المدى الطويل، مما يوفر أساسا لجمع أولي للبيانات. كذلك تم إجراء دراسة بحثية بهدف تزويد الدراسة بالمعلومات، حول محفزات الصراع والمسار المؤسسي.

ثم أجرى برنامج المساعدات التابع للكنيسة النرويجية (NCA) وشركاء محليون نقاشات جماعية محددة بين اللاجئين والنازحين من سوريا وجرت النقاشات هذه في سوريا ومنطقة كردستان العراق ولبنان والأردن وتركيا والنرويج، وقد استكملت بمقابلات مع جهات فاعلة إنسانية أعطت معلومات مهمة.

أثرت الصراعات والأزمات الحالية في سوريا على جميع السكان. وقد أجري عدد من التقييمات والتقارير البحثية من أجل تحليل هذه الأوضاع والتوصل إلى فهم أفضل لاحتياجات الحماية عند السكان. ويأتي هذا البحث استكمالاً لقاعدة المعلومات الموجودة من خلال تحسين فهم احتياجات الحماية للأقليات من سوريا. ونأمل أن تكون نتائجه مفيدة للجهات الفاعلة الإنسانية من أجل صقل جهودها لتوفير ما يضمن الحق في الحياة وسلامة الأشخاص الجسدية والنفسية، ودعم حلول طويلة الأمد لفئات المجتمع كافة. كما يهدف هذا البحث لدعم سوريا والبلدان المجاورة والجهات المانحة في بحثها عن مقاربات أفضل لتقوية المجتمع وإعادة بنائه وتوليد فرص متساوية للجميع.

إن تاريخ الشرق الأوسط بشكل عام، وسوريا بشكل خاص معقد. يركز هذا البحث على المسائل الناشئة من الصراع في سوريا الذي نبع من احتجاجات شعبية أوائل العام 2011، هذه الصراعات أثارت الأزمات الإنسانية. كما أثرت على السكان بشكل عام، مسببة خسائر هائلة في الأرواح، ونزوحا جماعيا، ودمارا واسع النطاق، وهجمات ملحوظة على المدنيين، ومن بينهم الأقليات الدينية والعرقية، ما يزيد من المخاوف حول مستقبل التنوع الثقافي والاجتماعي.

هناك ثلاثة أسباب لتضمين منظور طويل الأمد حول احتياجات الحماية في هذا البحث:

- ردم الهوية المفاهيمية والبرمجية الكثيرة الانتقاد بين المساعدات الإنسانية والتنموية، مع الاعتراف بأن الجماعات المختلفة والسياق الجغرافي يحتاجان إلى مقاربات مختلفة.
- الإقرار بأن العنف المباشر الذي ارتكب ضد الأقليات له آثار طويلة الأمد على قدرتهم وحساسيتهم، كما الأمر على احتياجاتهم المستمرة للحماية ووجودهم المستقبلي.
- الإقرار بأن الصراعات والمحفزات الحالية في سوريا لا يمكن فهمها من دون الأخذ بعين الاعتبار انتهاكات حقوق الإنسان التي سبقتها.

في البنية

يبدأ هذا البحث بنقاش حول مفهوم "الأقليات"، وكيف ينظر إليه من المجموعات المتأثرة بالصراع في سوريا، وبكيفية استخدام المصطلح هنا.

كجزء من مفهومنا للحماية، حرصنا على حماية مصادر البحث، وجرى تجنب أية معلومة حساسة قد تؤدي إلى الكشف عن المصادر المذكورة. وقد جمعت هذه الدراسة آراء حوالي 4000 شخص حوالي 55% رجال و45% نساء).

لقد أجرى برنامج المساعدات التابع للكنيسة النرويجية (NCA)، بالتعاون مع شركاء محليين، ثلاثة مسوحات في منطقة كردستان وسوريا ولبنان، بين شهري نيسان وحزيران من العام 2016. وقد استخدم برنامج المساعدات التابع للكنيسة النرويجية (NCA) وشركاؤه مشاريعهم وشبكاتهم ذات الصلة من أجل الوصول إلى هدفهم الرئيسي من السكان. وقد وصل عدد المستطلعين إلى 933 في منطقة كردستان (محافظة دهوك)، و602 في لبنان (محافظة بيروت والبقاع وجبل لبنان وشمال لبنان)، و2007 في سوريا (محافظة حلب، حماه، حمص، ريف دمشق، مدينة دمشق، درعا، الحسكة، اللاذقية، السويداء وطرطوس). ثم تم دمج هذه العينات من الجماعة باختيار للمستطلعين على نحو عشوائي ضمن العوائل.

أما الاستطلاعات، فقد تضمنت مستطلعين من مجموعات دينية أقلية وأكثرية، وذلك بهدف المقارنة. وقد استخدم المقابلون المدربون استبيانا ورقيا، باستثناء جزء من الاستبيانات التي أجريت إلكترونيا في إقليم كردستان، ثم قام فريق شريك بتسجيل النتائج إلكترونيا من أجل قيام برنامج المساعدات التابع للكنيسة النرويجية (NCA) بتحليله، تحديدا عن طريق نماذج اندارية والتي حلت في الوقت عينه تأثير عدد من المتغيرات (الجنس، المستوى التعليمي، الانتماء الديني، بلد المنشأ، إلخ) على حصيلة محددة.

وقد تضمن أيضا جمع البيانات لهذه الدراسة تقييما سريعا من شريك محلي في بيروت وأجري في بيروت في شهر تشرين الأول من العام 2016. نظر هذا الاستطلاع في حالات 10 نساء ناجيات من العنف القائم على أساس نوع الجنس والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع وتتراوح اعمارهن بين 21 و36 سنة، و8 عاملين اجتماعيين في مختلف الأماكن في لبنان، من أجل التوصل إلى نتيجة حول كيفية تقاطع الانتماء الديني مع حساسيات العنف القائم على نوع الجنس والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع وخدمات الدعم.

غير أن القيود اللوجستية تعني عدم إمكانية إجراء نقاشات مجموعات ومسوحات على المستوى عينه من التفصيل في جميع أنحاء سوريا والبلدان المجاورة، ولكن بالرغم من هذا التحدي، تبقى نتائج هذه الدراسة متممة لتلك التي توصلت إليها منظمات أخرى.

إن تحليل المعلومات من مصادر مختلفة أتاح إمكانية تثليث النتائج لضمان دقتها قدر الإمكان ولتبيان الفروقات الدقيقة. وكان ثمة حرص على توفير معلومات إحصائية موثوقة، كذلك خضع البحث لتحقيق صارم للتأكد من صحته من قبل خبراء دوليين وإقليميين، وفريق عمل وطني ودولي، يعملون في مجال المساعدة الأمنية والإنسانية في سوريا والبلدان المجاورة. بالإضافة إلى ذلك تمت مناقشة النتائج الأولية مع سوربيين من جماعات أقلية وأكثرية من أجل تأكيدها أو رفضها أو التحقق منها أكثر.

وكما هو الحال في مختلف أجزاء البحث، ثمة تحذيرات حول القيود والحدود لعملية البحث، فالصراع والاضطرابات العنيفة تحد دائما من إمكانية جمع المعلومات الدقيقة لفهم الوضع الراهن، ويكمن السبب في أن الوصول إلى بعض المناطق محدود، وفي انعدام الثقة والخوف من التدايعيات مما يعني أن عددا كبيرا من الناس غير مستعدين للحديث بحرية، ولأن مصادر المعلومات وسردهم للأحداث يتأثر بالخبرات الأيمنية، تضمنت المسوحات سؤالا حول الدخل الحالي، لكن يبدو أنه كان هناك قليلا من التطابق بين المستطلعين حول ما إذا كان: (1) الدخل على اعتبار الفرد أو أهل البيت، (2) وحول عدد الأفراد الذين يعتمدون على هذا الدخل، (3) وإذا ما كان المستطلعون يذكرون كل الدخل أو مجرد الأجور المكتسبة. بالإضافة إلى ذلك، شعر بعض الذين أجروا المقابلات أن المستطلعين ربما قد عبروا عن مداخل أدنى، أملين بأن يؤدي هذا إلى حصولهم على مساعدات أكثر. نتيجة لذلك، لم يتم استعمال بيانات الدخل في التحليل اللاحق.

بشكل عام، يعاني الباحثون من شح في البيانات حول الأقليات ووضعها². ولم تتوافر أي بيانات متوافقة دقيقة تقدم تحليلاً لمكونات سكان سوريا على الصعيدين الديني والعربي، حتى قبل الحرب الأهلية في سوريا. هذا وقد أدت الصراعات إلى حركة جماعية للناس، الأمر الذي غير النسب الديمغرافية في سوريا. ويمكن تسييس التركيبة السكانية وأنماط الحركة للأقليات الدينية والعرقية، والأمر كذلك هذه الأيام في سياق الأزمة السورية.

الفصل الأول: مفهوم الأقليات في سوريا والمنطقة

المستوى الوطني، مركزة جغرافيا وتشكل أكثرية على المستوى دون الوطني، فجماعة المسلمين الشيعة أقلية على النطاق الواسع في الشرق الأوسط، لكن ثمة إجماع كبير على أنهم يشكلون في العراق المجموعة الدينية الأكبر، في حين يشكل المسلمون السنة أقلية، لكن العرب الشيعة في محافظة نينوى العراقية أقلية في حين أن العرب السنة هم الأكثرية، وبالتالي فإن العلاقة في مجتمع محلي معين قد تتغير أيضا بعد. ويمكن إيجاد " تناوبات مشابهة في سوريا، حيث قد تكون الأقليات الدينية أكثرية في منطقة، لكنها تملك إخوة في الدين في جيوب صغيرة أو بلدات أو مناطق في محافظات أخرى

كما أن عبارة " الأقليات " ليس ملصقا ترتاح له المجموعات الاجتماعية في سوريا⁵. وتدور الاعتراضات على استخدام العبارة حول ما يلي⁶:

- إنها مصدر حساسية تشير إلى الضعف أو التقليل من القيمة أمام الأكثرية.
- إنها تشكل علاقات القوة وتقوض بناء المواطنة وتعزيز لغة الوحدة بين المواطنين.
- هذا المفهوم يعتم بالنسبة إلى بعض الجماعات على جذورهم التاريخية بأنهم سكان أصليون أو متحدرون من سكان الحضارات السابقة.

بما أن عبارة " الأقليات " راسخة في صكوك حقوق الإنسان، تقبل مجموعات كثيرة استخدامها في السياق الدولي والجدالات في الخارج، في حين تدعو للحذر والتردد عند استخدامها في وطنها الأم. في سوريا، بسبب الآثار التي تملكها المفاهيم في تشكيل الوقائع الحالية والبدائل المستقبلية للمجتمع، ثمة تفضيل جدير بالملاحظة هو استخدام عبارة مثل " المكون الاجتماعي " أو " مكونات الشعب "، في الإشارة إلى مختلف الجماعات التي تشكل السكان⁷.

تعريف الأقليات في هذا البحث

مع الإقرار بنقص الوضوح والتحديات المرتبطة بهذه العبارة، وغياب ميثاق أممي محدد وأكثر إلزامية من إعلان أخلاقي، تستخدم عبارة " الأقليات " في هذا البحث للإشارة إلى المجموعات العرقية والدينية المختلفة ممن يشكلون الأكثرية العددية. هذه الدراسة حساسة قدر الإمكان على أوجه الاختلاف والشبه بين الجماعات (الأكثرية والأقليات، وبين الأقليات الدينية المختلفة)، بل وضمن المجموعات نفسها (بناء على الجنس، العمر، إلخ).

" قد تشير عبارة "أقليات" إلى مواطنين من الدرجة الثانية. لكنها مقبولة دوليا، وثمة قوانين في منظمة الأمم المتحدة تختص بحقوق الأقليات، وبالتالي لا بأس من استخدام العبارة. "

ممثل عن الشبك - إربيل، إقليم كردستان، العراق، أيلول 2016

" نحن منزعون كثيرا من إطلاق تسمية "الأقليات" علينا، ما يعني أن بالإمكان تجاهلنا. إن جذورنا هنا أعمق من تلك الذين أصبحوا أكثرية هنا مؤخرا. هنا، في شمال العراق جذور المسيحية. إذا نزلت طبقة واحدة في الأرض، ستجد كنائس وصلبان. وإذا حفرت أعمق، سيكون هناك آباؤنا من بلاد ما بين النهرين. "

زعيم ديني مسيحي - إربيل، إقليم كردستان، العراق، أيلول 2016

الأقليات: صعوبة مفهوم الحماية

لا يوجد تعريف متفق عليه دوليا يحدد الجماعات التي تشكل "الأقليات". يتم بشكل عام تعريف الأقليات على أنها "جماعات تختلف (...) في العرق أو الدين أو الخلفية العرقية عن أكثرية السكان"³. ويشير إعلان الأمم المتحدة الخاص بالأقليات، والذي تم تبنيه في العام 1992، إلى أن الأقليات هي جماعات تركز على هوية وطنية أو عرقية أو ثقافية أو دينية أو لغوية، ويشدد على وجوب أن تحمي الدول وجودها⁴. ويجب على أي تعريف مفيد أن يتضمن عوامل موضوعية، مثل وجود ما هو مشترك عرقيا أو لغويا أو دينيا، وعوامل ذاتية تتضمن الواقع بأنه يجب على كل فرد أن يصنف ذاته عضوا في أقلية.

أحد أهم التحديات الكبيرة عند التعاطي مع الأقليات الدينية في الشرق الأوسط هي التداخل بين تصنيفات التمييز الديني، أو الهويات الدينية المستقلة، والهويات العرقية، ففي حين تعتبر بعض الأقليات الدينية أقليات عرقية (مثل الأثوريين والإيزيديين أحيانا)، إلا أن الأمر نفسه لا ينطبق على أقليات أخرى (مثل المسلمين الشيعة)، وبالتالي يتحدى فسيفساء الجماعات العرقية - الدينية في الشرق الأوسط التعريف الصارم للأقليات الدينية.

بالإضافة إلى ذلك، إن عبارة "أقلية" سياقية ونسبية، وهكذا قد تكون مجموعات اجتماعية، مصنفة على أنها أقليات على

الفصل الثاني: الخلفية الاجتماعية والتاريخية للصراع في سوريا

سكان سوريا

في سوريا، لا يمكن الإشارة إلى حجم السكان والتركيب الديمغرافية إلا بطريقة تقديرية، قبل العام 2011 كان حوالي 23 مليون شخص يعيشون في البلاد، وتشير التقديرات في العام 2015 إلى أن السنة يشكلون 74% من السكان وهم موجودون على امتداد البلد، وتشكل جماعات مسلمة أخرى مثل العلويين والإسماعيليين والشيعية سوريا حوالي 13% من السكان، كذلك تعتبر نسبة الدرّوز حوالي 3% من السكان وتشكل مختلف الجماعات المسيحية حوالي 8%⁸.

تنتمي غالبية المسيحيين السوريين إلى الأرثوذكسية الشرقية والمشرقية، بالرغم من وجود بعض الكنائس الكاثوليكية والبروتستانتية في البلاد. ويعتبر المسيحيون في سوريا أنفسهم على أنهم ذوو ثقافة عربية راسخة الجذور. وتعيش الغالبية في دمشق وحلب وحمص وحماة واللاذقية وحولها، رغم أن عددا كبيرا يعيش في محافظة الحسكة شمال شرق البلاد⁹. ويعيش غالبية العلويين في المناطق الجبلية لمحافظة اللاذقية الساحلية، ولكن لديهم وجود كبير في مدن اللاذقية وطرطوس وحمص ودمشق. هذا ويعيش كثير من الدرّوز في وعر منطقة جبل العرب جنوب محافظة السويداء، حيث يشكلون الغالبية العظمى من السكان المحليين. يوجد أيضا سكان إيزيديون يقدرّون بحوالي 80000، تحديدا في شمال شرق حلب، لكن الدولة لا تعترف بهؤلاء على أنهم ينتمون إلى دين منفصل عن الإسلام. وتتركز البقية الباقية من اليهود في سوريا (200-100) في دمشق وحلب. في حين يشكل العرب السنة الأكثرية في المحافظات الشرقية، يهيمن الأكراد في مناطق الشمال والعلويين في الغرب، كما يوجد أقليات دينية عديدة متمركزة بغالبيتها في وسط سوريا في المناطق الأكثر كثافة حول حلب في الشمال ودمشق في الجنوب.

بالإضافة إلى ذلك، استضافت سوريا 1.5-2 مليون لاجئ عراقي من الذين هربوا بعد الغزو الأميركي والعنف الناتج عنه، وأكثر من نصف مليون لاجئ فلسطيني نزحوا بعد تأسيس دولة إسرائيل في العام 1948.

يلخص الجدول الثاني مختلف المجموعات الدينية والعرقية في سوريا في العام 2016. إن هذه الأرقام تقديرية بما أنه لم يجر مؤخرا أي إجماع أو دراسة ديمغرافية موثوقة للاستناد عليها، كما أن النزوح والهجرة الواسعي النطاق الأخيرين يعقدان الصورة أكثر.

"لم يكن ثمة مشاكل قبل الحرب، وكنا مثل الإخوة، قريبين جدا من جيراننا وأصدقائنا المسلمين"

لاجئة سورية مسيحية - بيروت، لبنان، شباط 2016

"عشت مع جبراني أربعين سنة وفجأة رفعوا عليّ أسلحتهم."

لاجئ سوري مسيحي - عمان، الأردن، حزيران 2016

لقد ذبح السكان في كوباني، ليس فقط على يد داعش (الدولة الإسلامية)، لكن أيضا على يد جيرانهم."

لاجئة سورية كردية - بيروت، لبنان، شباط 2016

أعطى انهيار السلطنة العثمانية نهاية الحرب العالمية الأولى القوى الأوروبية الفرصة للتوسع في الشرق الأوسط، وقاد اتفاق سايكس - بيكو بين بريطانيا وفرنسا إلى تشكيل ما يعرف اليوم بسوريا. إنها المرة الأولى، منذ أكثر من 12 قرنا، التي يكون فيها هذا الكيان الجغرافي دولة تحكمها العاصمة دمشق. وقد سبب خلق هذه الدولة، بناء على حدود افتراضية تصب بشكل أساسي، في مصالح القوتين الاستعماريّتين وقتئذ، معارضة ضمن السكان والنخب الحاكمة الذين اغتصبت منهم مواقعهم التقليدية، وقد واجه أولئك الذين يقودون البلد تحديات تمس طبيعة السلطة وبقاء السيطرة على كيان واحد مضطرب في محيطه/ وضمن حدوده، ومليء بانقسامات عرقية ودينية واجتماعية زرعتها عقود طويلة ارتبط فيها مفهوم الدولة بنظام ملي قبل مدني.

إن البعثية في سوريا، التي هي عقيدة معينة حول القومية العربية، كانت إيديولوجية سياسية مهمة في البلد. لقد نشأت في دمشق في أربعينيات القرن العشرين وروجت للعروبة والاشتراكية وخيار الدولة القوية مع حماية وحرية الممارسة الدينية. لكن البعثية في المقابل لم تستطع دمج الأقليات العرقية غير العربية بالشمولية ذاتها لأولئك الذين يعتبرون عربا، إن بناء الهوية الوطنية للدولة

ضمن إطار أنصر هوية عرقية واحدة، قد أدى إلى حرمان بعض الأقليات الدينية التي لا تعتبر من العرب.

بالإضافة إلى ذلك، إن موقع سوريا الجغرافي هو بين خطي صدع رئيسيين في المنطقة (السنة - الشيعة والعرب - الأكراد)، يوفر هذا الفصل مقدمة للتركيب السكانية في سوريا والأحداث الرئيسية في التاريخ الحديث للبلد. ويوجز الأنماط الطائفية وأشكال التمييز قبل اندلاع الصراعات الحالية، ويزود بتحليل للصراعات الحالية وتأثيرها على الأكثريات والأقليات.

الجماعات الدينية والعرقية الرئيسية في سوريا 2016

| الموقع | الدين | عدد السكان ¹¹ | الأكثرية ¹⁰ |
|--|---|---|---------------------------------------|
| المحافظات الشرقية بشكل رئيسي | مسلمون سنة | 74% من السكان | السنة |
| الموقع | الدين | عدد السكان | الأقلية |
| جبل الدروز على الحدود الجنوبية الغربية من الأردن، الجولان، أربع بلدات جنوب دمشق، 14 بلدة شمال حلب في محافظة إدلب | مسلمون شيعة وعلويون ¹² الموحدون | حوالي 11% من السكان حوالي 3% من السكان | العلويون الدروز |
| غالبيتهم شرق حماة | مسلمون شيعة | 2% من السكان | الإسماعيليون |
| في جميع أنحاء سوريا، تحديدا في المدن الكبرى (دمشق، حلب، حمص، حماة)، أيضا في المناطق الساحلية (اللاذقية، طرطوس)، في الجبال، في حوران، في الشمال (القامشلي، دير الزور) | الطوائف المسيحية الرئيسية: • كنيسة أنطاكية للروم الأرثوذكس • كنيسة الروم الكاثوليك • كنيسة أنطاكية للسريان الأرثوذكس • كنيسة أنطاكية للسريان الكاثوليك • الكنيسة الأرمنية • كنائس مسيحية أخرى | حوالي 1.4 مليون ¹³ | المسيحيون |
| مركزون في محافظتي درعا والقنيطرة | غالبيتهم مسلمون سنة | 50000-100000 | الشركس |
| حلب ودمشق وحماة | غالبيتهم من السنة | 3-500000 مليون | التركمان |
| شمال حلب وحول الحدود التركية حوالي 10-15% يعيشون في ضواحي دمشق | غالبيتهم مسلمون سنة | 10-15% من السكان | الأكراد |
| المناطق الشمالية الشرقية وجبل الأكراد | الإيزيدية | أقل من 80000 | الإيزيديون |
| دمشق وحلب | اليهودية | 100-200 | اليهود |
| حوالي 30% يعيشون في مخيمات رسمية والبقية تعيش على امتداد البلاد | غالبيتهم مسلمون سنة | 450000 | اللاجئون الفلسطينيون ¹⁴ |

خلفية الصراع الحالي في سوريا:

كان المسلمون السنة أصحاب الامتيازات تحت حكم العثمانيين، واعتبر الفرنسيون أنفسهم حماة الأقليات الدينية، الموارنة والعلويين والدروز والإسماعيليين، وراودتهم فكرة اقامة دول منفصلة للأقليات. وبدا تحت انتداب الفرنسيين أن العلويين بدأوا يخرجون من مرتفعاتهم الريفية ويتمتعون ببعض الاستقلال الذاتي. وقد انضم العلويون، مع أقليات أخرى تعتبرهم فرنسا أنه " موثوق بهم "، إلى القوات الخاصة لبلاد الشام، مؤسسين التقاليد العسكرية العلوية. وكان العلويون عند استقلال سوريا في العام 1946 متموضعين جيدا في العسكرية، وهي المؤسسة التي انضم إليها قلة من السنة¹⁵.

اكتسب حزب البعث شعبية في سوريا خلال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، وجذب العلويين والدروز والمسيحيين العرب وأقليات دينية أخرى، ومن الضروري التذكير بأن القوميين السوريين وطلّاع البعثيين والعربي الاشتراكي هم الذين ناهضوا ونجحوا في إسقاط سياسة الاستقلال المالي والإداري في الساحل السوري التي أقرها الانتداب الفرنسي، كذلك فإن "الحركة الشعبية" في جبل العرب وضعت حدا لقرار المستعمر المتعلق بالاستقلال الإداري والمالي في جبل العرب باعتباره شكلا من أشكال الإنفصال عن الدولة السورية وتمكنت من إغائه ثم نجحت في إجلاء القوات الفرنسية عن السويداء قبل 11 شهرا من الجلاء وعلان استقلال الجمهورية السورية.

إن التركيز على الرابط القومي في الثلاثينيات والأربعينيات صاحبه انخراط ودخول الأقليات الدينية في النضال الوطني، الأمر الذي أدى إلى انخراط الأقليات في مؤسسات الدولة والشأن العام كمواطنين سوريين عرب بدل النظر إليهم كمنتمين إلى طائفة معينة. وقد رافق ذلك مقاومة من المنتفذين التقليديين في هذه الأقليات الذين ترعزت امتيازاتهم، لذا نجد حركة الدفاع في جبل العرب تمد اليد للإنجليز في شرقي الأردن ضد الحركة الوطنية التي طالبت بإلغاء الاستقلال المالي والإداري وقتها، كذلك وقف العديد من المقاطعية ضد القوميين العرب في جبال العلويين. لكن هذه الفئات اختفت تقريبا عندما أصبحت البعثية إيديولوجية مهيمنة. ولما ربح حزب البعث عددا أكبر من المقاعد النيابية، تحالف مع عناصر عسكرية نافذة. ما سمح للمزيد من العلويين بالانتقال إلى مواقع سياسية وعسكرية رئيسية ذلك أنه عندما أتى حافظ الأسد إلى السلطة، كان العلويون راسخين جيدا في الأجهزة العسكرية والأمنية والسياسية. منذ العام 1970، قام حافظ الأسد، وابنه بشار الأسد الذي خلفه في العام 2000، بتعزيز هذا الموقع.

بدأت الصراعات المسلحة الحالية في سوريا في العام 2011 عندما اجتاحت الحركات الشعبية الإصلاحية المنطقة العربية، ما قاد إلى مظاهرات مناهضة للفساد والاستبداد ومطالبة بالكرامة والحرية. وفي حين أصرت الشبيبة الثائرة على مدنية وسلمية الحراك، كان رد السلطات الأمنية السورية مسرفا في العنف والعسف. وقد اعتقلت السلطات الأمنية عشرات آلاف المتظاهرين

السلميين وخطفت وقتلت الكثير منهم، أفرجت عن قرابة 1400 "سلفي جهادي" من سجن صيدنايا، ليشكلوا أولى الفصائل المسلحة قبل ولادة فصائل الجيش الحر. ومع تهاقت مقاتلين غير سوريين وأسلحة من ليبيا وتركيا، تراجع الحراك السلمي الواقع بين مطرقة الأجهزة الأمنية وسندان الميليشيات الجهادية، وانزلت سوريا في العام 2012 إلى حرب شبه شاملة جعلت اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي تصنف البلاد في حالة النزاع المسلح، لقد تسبب الرد العنيف للنظام على المظاهرات السلمية في تشريد وتدمير موارد العمل والرزق لقطاعات واسعة من المجتمع¹⁶. سارت المواجهات على وقع العسكرة والتدخل الخارجي لإدارة قطاع منها في غرقتي عمليات (الموم والموك)، في موازاة تعزيز مواقع المجموعات الإسلامية المسلحة المتشددة المدعومة بالمقاتلين غير السوريين ومساعدات مالية هائلة، مكنتها من السيطرة على أجزاء واسعة من البلاد.

مذاك، أصبحت سوريا البطن الرخو في مسرح نزاعات مركبة ومتعددة مع اختلال الوزن الإقليمي وانخراط قوى عالمية وإقليمية لعبا دورا داخل حدودها وعبرها. الصراع المسلح الحالي في صلبه هو بين القوات الحكومية والميليشيات المعارضة، الحكومة والدولة الإسلامية، الدولة الإسلامية وميليشيات أخرى تتنافس من أجل الأرض. كما أن تنوع الهويات الدينية في البلد مدموجا مع إمساك التجمع المصلحي العسكري الأمني الذي عهد للضباط العلويين بالمواقع الأساسية في الأمن، كذلك اضطرت مختلف الجماعات الدينية للاصطفاف مع الأقرب لحمايتها. ومع وصول الدولة الإسلامية من العراق إلى سوريا في العام 2013، تأججت الأبعاد الطائفية للصراع، وأصبحت سوريا مسرحا لتحديين مهمين: تدفق المقاتلين الأجانب الباحثين عن الانضمام إلى مختلف الأطراف في الحرب، والتورط العالمي في صراعات متعددة على السلطة بين التأثيرات الإقليمية والدولية. وفي حين أن الأول زاد من وحشية الحرب في سوريا، منع الثاني أية إمكانية حقيقية لحل سياسي سريع.

التمييز والعنف الطائفي في سوريا قبل العام 2011

صنف مؤشر منتدى بيو Pew Forum سوريا على أنها بلد ذات قيود "صارمة" على الدين في تقريرها الأولين في العامين 2009 و2011، و "صارمة جدا" في التقرير التالي في العام 2012. كما سجلت سوريا درجة "صارمة" في مؤشري العامين 2009 و2012 لمنتدى بيو حول العدائية الاجتماعية الذي يقيس العدائية بين الجماعات الدينية وضمنها¹⁷. يشدد "ممثلو السنة" على وجود تاريخ من التمييز البنيوي ضد السنة داخل سوريا¹⁸. لكن هذا يتباين بشكل حاد مع الأجوبة على مسح أجراه برنامج المساعدات التابع للكنيسة الترويجية (NCA) في العام 2016 داخل سوريا، والذي وجد دليلاً على التسامح الديني الواسع النطاق بشكل عام بين الناس قبل أزمة العام 2011، فقد قالت الغالبية العظمى من المستطلعين للمسح (93%) أن الإهانات أو الاعتداءات المرتبطة بدين الشخص لم تكن شائعة قبل الأزمة، كما قال 78.4% إن ذلك

لم يحصل على الأغلب¹⁹، وكان الشيعة غير العلويين أكثر من قال إن الإهانات كانت موجودة أو شائعة جدا (14%)، يتبعهم السريان الكاثوليك (11%) والمسيحيون الإنجيليون (10%). وكان عدم التسامح أكثر شيوعا في الرقة (19%) ومدينة دمشق (15%) وريف دمشق (13%) والحسكة (9%). كذلك لم يشعر سوى 3% فقط من المستطلعين (70 شخصا) بالحاجة لإخفاء دينهم: المسيحيون الإنجيليون (6%) والموارنة (4%) والشيعة (4%)²⁰.

بشكل عام، أعلن السوريون عن الاحترام الديني قبل العام 2011، بصرف النظر عن طوائفهم الدينية ومناحي الحياة²¹. لكن ثمة دليل مبني على أقوال من نقاشات مجموعات حول الانقسامات الكامنة والتمييز الديني. هذا يتضمن نواد رياضية مختلفة للأعضاء المسلمين وغير المسلمين والتي انخرطت في القتال، وتجارب شخصية من المضايقات، رغم أن ذلك قد يكون في بعض الحالات أكثر ارتباطا بالاختلافات الاجتماعية - الاقتصادية والتربوية والانقسام الريفي - المدني من الانتماء الديني. لكن مهما كانت المشاعر الكامنة حول الطائفية، ثمة درجة من الاتفاق بين السوريين أن الصراع المسلح والحرب أثارا الطائفية²²، على حد وصف سوري مسيحي شاب: "كان ثمة مشاعر طائفية قبل الحرب لكنها ربما كانت مخبأة. وقد يسعى الناس إلى معرفة من تكون من خلال سؤالهم عن اسمك ("هل هو اسم مسيحي؟") أو من أين تأتي، لكن، بعد اندلاع الحرب، أصبح الأمر فضا وذا أسئلة مفتوحة"²³.

تأثير الصراع الحالي على الأقليات في سوريا

إن أصل الاحتجاجات الأساسية كان في الاستياء الاجتماعي، والمطالبات بالحقوق الإنسانية لجميع السوريين، وشعور بالظلم الموروث عند بعض الجماعات²⁴. وقد أشارت نتائج مسح من العام 2015 على السوريين أجرته منظمة غير حكومية معارضة شبه إجماع بين المستطلعين السنة على دعم التظاهرات المعارضة التي حصلت في العام 2011، في حين كانت إجابات العلويين والشيعة تتم عن مواقف عكس ذلك. دعم أكثر من نصف المستطلعين المسيحيين والقسم الأكبر من المرشدين (جماعة علوية منفصلة) التظاهرات (48.4%)، في حين عارضها جزء كبير من الدروز والإسماعيليين. وكانت النظرة إلى التمييز الطائفي كسبب رئيس للتظاهرات ضد النظام في العام 2011 ذات نسبة أعلى بين الإسلاميين مما هي بين العلمانيين، كما وبين ذوي الدخل المنخفض والمستوى التعليمي المنخفض²⁵.

في بداية الصراع السوري في العام 2011، اشتكى بعض المسيحيين من محاولات النظام ربط هذه الجماعة الدينية الأقلية بالدعم السياسي للنظام. فقد رعى النظام وسهل التظاهرات الموالية للسلطة في المناطق المسيحية من دمشق، مما خفف ما كان يسرد ومفاده أن العلويين شكلوا القاعدة الأساسية للنظام، كونه بدا أن المسيحيين والدروز يدعمون النظام بوضوح. لكن أعضاء في المعارضة مالوا في المقابل إلى تسليط الضوء على هذه التظاهرات الموالية للسلطة باعتبارها دليلاً على محاولات النظام تغذية الطائفية من أجل تبرير حملته. وعندما استهدفت قوات الأمن

التابعة للأسد الناشطين المسيحيين والعلويين المناهضين للنظام، فسر كثير من المعارضين هذا الأمر على أنه رد طائفي، بما أن الأقليات المعارضة للنظام قوضت زعمه بأنه يقاتل " المتطرفين " السنة " .

هكذا سعى كل من النظام والمعارضة لدعم الأقليات الدينية من أجل إثبات أو إيضاح طبيعة خصومهما الطائفية وتوسيع قاعدتهما وشرعية نضال كل منهما، ونزع الشرعية عن الآخر. وقد صدرت تقارير موثوقة، حتى في العام 2012 مع بداية الصراع، حول التطهير العرقي في الأحياء المختلطة في حمص، فقد حصلت مجازر بحق مدنيين من المسلمين السنة في القرى الواقعة في مناطق تطغى عليها الأكثرية العلوية، مثل الحولة والقبير. هذا ما دفع لحصول مجازر انتقامية في القرى العلوية مثل عقرب وحطلة. وعندما أشار تقرير للأمم المتحدة صادر في شهر كانون الأول من العام 2012 إلى أن الصراع في سوريا " أصبح بطبيعته طائفيًا بشكل واضح" بين القوات الحكومية العلوية بمعظمها و"المليشيات والجماعات الشيعية" الأخرى التي تقاتل بشكل رئيس ضد المجموعات الثورية السنية بغالبيتها، نفت المعارضة والدولة بشدة هذا الادعاء²⁸، وهاجمت قوات المعارضة خلال العام 2013 الشيعية السوريين بشكل متزايد، والعلويين تحديداً، عن طريق الحصار والقصف وتدمير مراكزهم الدينية²⁹. وكان واضحاً في العام 2014 أن درجة " العدائية الدينية " في سوريا على ازدياد³⁰.

بالتزامن مع هذا الوضع، كان عدد من الفرقاء الخارجيين الذين دخلوا إلى الأراضي السورية يغذون الطبيعة الطائفية للحرب الأهلية، ومن ضمنها الميليشيا اللبنانية المسلمة الشيعية حزب الله والحرس الثورة الإسلامية الإيراني والمقاتلون الشيعة من العراق، وكلهم داعمين للنظام³¹. وكان من شأن الإعلان المتبادل للحرب بين حزب الله الشيعي والدولة الإسلامية السنية صيف العام 2013 رفع حدة التوتر السني - الشيعي في سوريا. كما أن تدفق عدد كبير من المقاتلين المسلمين السنة الأجانب للانضمام إلى صفوف المعارضة وعمليات استهداف الشيعة في الضاحية الغربية في لبنان، وتكاثر الميليشيات الشيعية من دول مجاورة للمحاربة بدورها إلى جانب النظام (تحديداً بعد دعوة علي السيستاني إلى الجهاد - الحرب المقدسة - ضد الدولة الإسلامية صيف العام 2014)، أدى لدرجة معينة إلى استيراد الانقسام السني - الشيعي من لبنان والعراق إلى الصراع السوري.

لقد أجبر في نواح عديدة أشخاص من الأقليات في سوريا على الاختيار في الصراع السياسي المتنامي بين الجماعات الطائفية الأكبر أو الخروج من البلاد والصراعات على اختلافها. كما أن الأقليات قد تعرضت لمخاطر إضافية في حالات الصراع غير الدولي أو في الأماكن التي كانت تمارس فيها السلطة مجموعات مسلحة غير حكومية، فكان بالإمكان استهداف هذه الأقليات بسبب ارتباطها بمجموعة مسلحة غير حكومية أو بالدولة³². وكان موقع بعض الأقليات الدينية في الصراع السياسي الداعم للنظام والدولة السورية بهدف الحماية، مما أفضى إلى انضمام نسبة عالية من

الأقليات (مثل العلويين)، طوعاً أو كرهاً، إلى القوات المسلحة الداعمة للنظام، ما جعلها تعاني من خسائر كبيرة نسبياً³³. وكانت الأقليات الدينية في سوريا عرضة أيضاً لدرجات مختلفة من الضغط للتجنيد العسكري، تتراوح من الضغط الاجتماعي إلى التهديد بالسجن.

يشير النظام السوري ضمناً إلى قاعدته الطائفية الكبيرة كوسيلة لكسب الشرعية مما أدى إلى أن يميل البعض إلى أن يلوم المسيحيين و فرق التشيع الأخرى بسبب الأعمال التي يقمهم بها النظام. بل كان تصنيف كل من يقاتل مع النظام بما فيه القوات المسلحة عند أكبر الفصائل الجهادية: "المليشيات الشيعية"¹. وقد روى شباب علويون وشيعة عن زملاء لهم من السنة يهددونهم في المدارس والجامعات بسبب انتماءاتهم الدينية ودعمهم الملاحظ للدولة³⁴. وإن نمط الابتعاد الضمني أو العلني عن سياسات النظام، المطلوب لنقض نموذج اللوم هذا، قد يجعل في جميع الاحتمالات أقلية دينية معينة عرضة للانتقام من قبل الحكومة. أما الأقليات الدينية التي لا تختار جهة في الصراع السوري، فمعرضة للضغوطات والشبهة ومزاعم التواطؤ والاعتداءات العنيفة³⁵.

كذلك يشن أطراف النزاع حرب معلومات خاطئة وبروباغندا لكسب ولاء الأقليات. فقد تم نشر شائعات حول أعمال عنف ووقائع تم التلاعب بها عن طريق وسائل الإعلام التقليدية والتواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى الكلام المنقول، كي تزداد عند الأقليات مشاعر استهدافها والخوف من الضعف، بهدف جعلها بحاجة إلى طلب الحماية.

تقول امرأة مسيحية سورية، بيروت، أيلول 2016: "عشت في إحدى ضواحي دمشق، حيث يقل عدد المسيحيين عن المسلمين، احترم المسيحيون المسلمين واحتفالاتهم، وهم احترمونا أيضاً واحتفالاتنا. كانت هذه إحدى أولى الضواحي التي تثور وكان القمع رهيباً مع قصف مستمر. وفي أحد الأيام، حذر جيراننا المسلمون 256 عائلة مسيحية عندما كانت النصره آتية وأخذونا إلى منطقة أكثر أمناً في دمشق. بعد ذلك كانت كنيسةنا عرضة لنيران النصره، والجماعة ذاتها نشرتها على الإنترنت قائلة إن النظام دمرها في القصف".

تهدف شائعات كهذه أيضاً للدلالة على دعم الأقليات الدينية لجهة معينة في الحرب الأهلية. فكان ثمة تقارير غير مؤكدة عن قيام جهات حكومية عبر حسابه على مواقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك وتويتر بعرض صور للمسيحيين الذين يحتفلون بهزيمة المعارضة والقتل في حلب³⁶. لم يعرف المسيحيون ذوو الشأن في حلب بهذه الأعمال وأنكروا صحة هذا الادعاء، فإذا نشرت تقارير

¹ انظر الموقع الرسمي لحركة أحرار الشام وإصدارات جبهة نصره أهل الشام في السنوات السبع الأولى.

كهذه على الإنترنت، قد تتضمن صوراً لاحتفالات نهاية الصيف تم التلاعب بها³⁷.

تأثرت الأقليات الدينية التي تسكن في المناطق الحدودية حيث الدولة الإسلامية ومجموعات مسلحة عربية سنية رئيسية أخرى للاستيلاء على الأرض من النظام، تأثرت بشكل غير متناسب، بمحاولة إقصائها. فقد عمدت الدولة الإسلامية إلى استهداف الأقليات في سوريا بشكل مباشر لإبادتها كما في العراق. وحدثت واقعة في التليلية (الحسكة، سوريا) في 29 أيار من العام 2014 تشير إلى نية الدولة الإسلامية الواضحة بالإبادة، عندما هاجمت هذه الأخيرة قرية كانت قد استخدمت سابقاً لاحتواء جماعة من الإيزيديين. وكانت القرية تضم نازحين معظمهم من النساء والأطفال من السفارة قرب حلب. إن مقاتلي الدولة الإسلامية الذين هم بغالبيتهم من المقاتلين الأجانب ولا يتكلمون اللغة العربية وبالتالي لا يستطيعون فهم احتجاجات من يقومون بقتلهم، اعتقدوا أن ضحاياهم أكراد إيزيديون. وتوقفت عمليات الإعدام عندما وصل مقاتل عراقي تابع للدولة الإسلامية وأكد لزملائه أن المدنيين كانوا من العرب السنة³⁸.

هاجمت الدولة الإسلامية أيضاً في 23 شباط من العام 2015 القرى الأشورية في منطقة الخابور وأسرت ما يزيد عن 250 رهينة (رجال ونساء وأطفال وشيوخ وشباب) لأكثر من سنة. وقد حشدت كنيسة الشرق الأشورية مواردها المالية بقيادة مار أفرام، أسقف الأبرشية السورية. وبعد مفاوضات معقدة ودفع فدية مالية من الدولارات لم يكشف عنها، أمنت الكنيسة إطلاق أكثر من 240 شخصاً من هؤلاء. قتلت الدولة الإسلامية خلال العملية ثلاث رهائن وبنّت عمليات القتل على الإنترنت. ولقد أدت سيطرة الدولة الإسلامية على الخابور بالإضافة إلى القتال لاستعادة المنطقة مع عوامل أخرى إلى شبه استئصال أعضاء كنيسة الشرق الأشورية من الخابور. فبقي بضع مئات من الناس، غالبيتهم من الكبار في السن، بعد أن كانوا أكثر من 15000. وتوجه آخرون إلى لبنان ليعاد توطينهم في بلاد الشتات، وهذا ما نجح الآلاف بالقيام به.

سببت الاعتداءات على حسينية الشيعة ومنازلهم في الرقة عمليات نزوح جماعي، في حين غير شيعة آخرون طائفهم لينجوا. كذلك تم تدمير مسجد أويس القرني الشيعي وتدنيس قبور من القرن السابع في 31 أيار من العام 2014 كجزء من الاعتداء على الشيعة في المنطقة، كما اعتبرت الدولة الإسلامية أن بناء مساجد سنية حول قبور أو أضرحة الشخصيات عمل وثني، وتم تدميرها³⁹، وقد تكون اللغة المستخدمة في الصراع السوري في مضمونها طائفية وتثير التوترات وتفتح جراحات الماضي. فقد أعلنت المجموعات المعارضة في شهر أيلول من العام 2016 عن "هجوم إبراهيم اليوسف" لكسر حصار الحكومة السورية على حلب. وتمت تسمية الهجوم نسبة إلى نقيب في أكاديمية المدفعية في حلب قاد اعتداء في شهر حزيران من العام 1979 قتل فيه أكثر من 132 تلميذاً علويًا وجرح 54. واستخدم شعار شائع ضد العلويين (وضد النظام) هو موحد لعدة مجموعات مسلحة منخرطة هو: "متحدون ضد النظام النصيري".

في شهر تشرين الأول من العام 2015، ومع تكثيف الضربات الجوية الروسية على المناطق الخاضعة لسلطة المعارضة في شمال سوريا، دعا زعيم جبهة النصرة أبو محمد الجولاني لهجمات دون تمييز على القرى العلوية في سوريا قائلاً: "لا يوجد خيار سوى تصعيد المعركة واستهداف البلدات والقرى العلوية في اللاذقية". في حين كان العلويون الهدف المباشر، إلا أن الغاية كانت الضغط على النظام السوري والروس من أجل وقف الضربات. وبعبارة أخرى، كانت القرى العلوية بمثابة رهائن لأنها اعتبرت سبيلاً للوصول إلى النظام الحاكم. وفي العام 2015، رفعت قضية أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة من أجل حماية العلويين (تحديداً المدنيين العلويين في جبل الأنصاري شمال شرق سوريا)، بسبب الدرجة العالية من العدائية تجاههم نتيجة الارتباطات العلوية بالنظام ونسبة العلويين المرتفعة في ضباط السلك⁴⁰. تعتبر هذه الأفعال كلها جرائم حرب تحت القانون الدولي لأنها تستهدف مباشرة المدنيين وتنتقم منهم وتتطوي على احتجاز رهائن⁴¹. لكن ما يقودها بشكل أساسي هو الكراهية الطائفية.

الفصل الثالث: الوضع الإنساني في سوريا

يتحرى هذا القسم عن الاحتياجات الإنسانية للسوريين المتأثرين بالصراع ودرجة تجاوب الجهات الفاعلة الإنسانية على الأرض. إن محور الاهتمام هو مدى تشابه أو اختلاف هذه الاحتياجات

بين مختلف الجماعات السكانية، ومدى فعالية الاستجابة الإنسانية الموجهة إلى مختلف الاحتياجات.

الاحتياجات الإنسانية في سوريا

كانت آثار الحرب الطويل على السوريين ساحقة. لا يستطيع بحسب الأمم المتحدة أكثر من ثلثي السوريين الحصول بشكل ثابت على ماء صالحة للشرب، وأقفلت أكثر من نصف خدمات الرعاية الصحية أو تعمل بشكل جزئي فقط، ويحتاج أكثر من 11 مليون شخص إلى العناية الصحية نتيجة الصراع المسلح. كما أن

6.7 مليون شخص لا يستطيعون الحصول على الأطعمة الأساسية المطلوبة لمواجهة حاجاتهم، وهناك 2.4 مليون سوري محرومين من مأوى مناسب، وأربعة أشخاص من خمسة في سوريا يعيشون في الفقر⁴⁴.

وقد أظهر مسح أجراه برنامج المساعدات التابع للكنيسة الترويقية (NCA) داخل سوريا أن الموقع الجغرافي في البلاد عامل مهم لإمكانية حصول الناس على الخدمات، بيد أن المساعدة الصحية والطعام والمسكن هي الاحتياجات الثلاثة الأهم على امتداد البلد كله، ما يعكس أولوية الاحتياجات التي حددتها الأمم المتحدة. تبقى المواد الغذائية الحاجة الأكثر إلحاحاً في البلاد، وبحسب % 80.4 من المستطلعين، إنها تشكل حاجتهم الأكثر ضرورة. ولم تعكس الإجابات على هذا السؤال أي اختلاف ذي أهمية إحصائية بالاستناد إلى الانتماء الديني.

" يأتي اللاجئون من خلفيات مختلفة. يجب دراسة المجتمع لمعرفة حاجاتهم. "

مسيحي عامل في منظمة غير حكومية - إربيل، إقليم كردستان، أيلول 2016

" هاجمني المالك ذات يوم وكان يحمل سلاحاً، وتوجب علينا الهرب للنجاة بحياتنا. لم نستطع إخبار أحد لخوفنا من النتائج. "

شابة سورية لاجئة - بيروت، لبنان، شباط 2016

بعد مضي أكثر من ست سنوات على أعمال العنف أمسى الصراع في سوريا الأزمة الإنسانية الأسوأ منذ الحرب العالمية الثانية، ولا يزال السوريون يدفعون ثمننا باهظاً، منذ شهر أيلول من العام 2016 وصل عدد الأشخاص المحتاجين إلى مساعدة إنسانية وحماية داخل سوريا إلى حوالي 13.5 مليون شخص، ونزح في الداخل السوري أكثر من 6.1 مليون شخص⁴². ففي الأشهر الستة الأولى من العام 2016، نزح 900000 شخص، بمعدل 5000 شخص في اليوم⁴³.

توجه "الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات" (3RP) الاستجابة على الأزمة الإنسانية على صعيد المنطقة، وهي تجمع حكومات سوريا والعراق ولبنان والأردن تركيا ومصر ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية لدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية. وتعتمد هذه الخطة (3RP) خلال الفترة ما بين 2016-2017 على أكثر من 200 شريك لتنفيذ الخطة الإستراتيجية الإقليمية من مل تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات (الحماية، الأمن الغذائي، التربية، الصحة والتغذية، الحاجات الأساسية، المأوى، الماء، الصرف الصحي والنظافة (WASH)، سبل كسب العيش، التماسك الاجتماعي).

إن الواقع المتمثل بعدم اختلاف الاحتياجات الأكثر ضرورة والتي تهدد الحياة بين الأكثرية والأقليات الدينية تبين أيضا بالنقاشات مع السوريين⁴⁵، بالإضافة إلى تحليل لبيانات أعدت بمبادرة ذاتية من منظمة سورية دينية كجزء من تقييمها للاحتياجات وعملية التسجيل، الاحتياجات الثلاثة الرئيسة الأكثر ضرورة في دمشق ("مشكلة جدية") هي عينها بالنسبة إلى السوريين المسيحيين والسوريين الآخرين، وبالترتيب نفسه: 1. " الدخل أو الراتب "؛ 2. " النظافة "؛ 3. " الطعام ". ويستمر التشابه في الأولويات بين هذه الجماعات الدينية بالنسبة إلى الغالبية. لكن تبرز نقطة " مكان للعيش فيه " كعامل اختلاف بين المجموعتين، بما أنه أدنى بتسع مراتب بالنسبة إلى السوريين المسيحيين مما هو بالنسبة للآخرين، تظهر أيضا اختلافات أصغر حول " حماية النساء من العنف في مجتمعكم "، و " الكحول والمخدرات في مجتمعكم "، والتي يصنفها المسيحيون دون الآخرين أعلى بأربع مراتب بالنسبة إلى الأهمية⁴⁶.

وقد وجد تقرير شامل حول التأثير الحالي للعنف القائم على نوع الجنس في سوريا، وضعه صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) مجموعة الحماية الشاملة في العام 2016، أن العنف المنزلي وزواج القاصرات والتحرش الجنسي والعنف الجنسي هي تهديدات تصيب النساء والفتيات على امتداد سوريا. وقد ورد أيضا في التقييم وجود تعدد الزوجات والزيجات المؤقتة وحساسية البيوت التي تديرها نساء (مطلقات وأرامل وبيوت يغيب عنها الرجال مؤقتا بسبب التجنيد الإلزامي أو الاعتقال أو الهجرة). كما أن العنف المنزلي داخل العائلة المشار إليه في التقييم يخلق حلقة مفرغة من العنف في المجتمع (الرجال نحو النساء، الأمهات نحو الأولاد، الأولاد نحو بعضهم البعض، إلخ).

وقد شكل تبديل الدور في العمل ظاهرة أخرى أشار إليه صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، بعد أن دفع الصراع النساء لدخول سوق العمل، وقد واجهت النساء والفتيات قيودا إضافية على الحركة مرتبطة بعوامل عدة، مثل انعدام الأمن، والقوانين المفروضة من المجموعات المتطرفة، ونقص البيانات الموثقة، والمعايير الثقافية، والخوف من الدخلاء، والقيود المفروضة ذاتيا بسبب الخوف من العنف. ووجد التقييم ذاته أن النساء يخبرن أكثر عن الصعوبات في الحصول على المساعدات، تحديدا الأرامل والمطلقات وزوجات المعتقلين⁴⁷. ورغم الدليل الذي يشير إلى الاختلافات بين الأسس الدينية⁴⁸، إلا أن التقييم يعاني من نقص في التقسيمات لتسليط الضوء على النتائج الرئيسة حول كيفية مواجهة هذه الحساسيات من قبل النساء والرجال والفتيات والصبيان ذوي الخلفيات العرقية والدينية المختلفة.

الاحتياجات الإنسانية في البلدان المجاورة

في نقاش مركز لمجموعات أجري في عكار شمال لبنان، عبر ممثلون من السنة السوريين عن أن عدم اعتراف لبنان بالسوريين الهاربين من الحرب في ديارهم على أنهم "لاجئون رسميون" قد

عقد ظروف حياتهم. فهم يبقون في لبنان في حالة مبهمة ومحرومين من حقوق اللاجئين الرسميين. ويعتقدون أنه إذا اعترف بهم على أنهم لاجئون وعوملوا على هذا الأساس، فسيكون وضعهم أكثر كرامة واحتمالا ريثما يستطيعون العودة إلى سوريا.

بحسب نتائج مسح أجري بين اللاجئين السوريين بالتنسيق مع برنامج المساعدات التابع للكنيسة النرويجية (NCA)، يعد التوظيف تحديا أساسيا لعدد كبير من اللاجئين في لبنان، ف 65% من المستطلعين هم عاطلون عن العمل، واعتبر أكثر من نصف المستطلعين 54% بأن المأوى الملائم بالسعر الملائم هو الحاجة الأكثر إلحاحا وهي غير مستجابة لهم، واحتاج الثلث 33% مساعدة صحية أولية. كانت هذه الاحتياجات الأهم بين اللاجئين السوريين على امتداد البلد، رغم أن الحاجة إلى مأوى كانت إلحاحا في سهل البقاع وشمال لبنان⁴⁹.

كانت الأولويات بالنسبة إلى جميع اللاجئين في تركيا ممن تمت مقابلتهم لهذه الدراسة هي المأوى والطعام، أما التعليم والدعم النفسي وفرص العمل، فقد أهملت بشدة من قبل كل جماعات النازحين السوريين في تركيا، بالفعل، إن أيا من عائلات اللاجئين في تركيا ممن أجريت معهم مقابلات لهذه الدراسة لم يكن عنده أولاد تترتاد المدارس، مع استثناء ارتياد بعض الأولاد الكنيسة لمدارس الأحد.

يعاني الأولاد السوريون في لبنان مصاعب مع اللغة، كما يحصل مع بعض النازحين إلى إقليم كردستان في العراق. ففي سوريا يتم تعليم المنهاج باللغة العربية في حين أن عدد من المواد تعلم في لبنان باللغتين الإنكليزية أو الفرنسية، بالرغم من أنه بلد ناطق بالعربية. ويواجه الأولاد السوريون في تركيا معضلة التعليم الذي يعطى باللغة التركية⁵⁰.

في وقت تعترف به الحكومة التركية بالأقلية المسيحية، غير أنها لا تعترف بالأقلية العلوية التركية (Alevi)، وبالتالي لا يحصل العلويون الأتراك في تركيا على أي دعم من الدولة، ولا تستطيع المؤسسات العلوية التركية أن تؤمن الا مساعدة إنسانية محدودة للاجئين مثل العلويين الأتراك من سوريا. عدد كبير من اللاجئين العلويين السوريين في تركيا يعيشون في اسطنبول، وهم مشردون ويعيشون في متنزهات⁵¹. يتلقون بعض المساعدة من منظمة علوية تركية تدعمهم قدر المستطاع بوسائل النظافة والطعام والحفاضات وبعض المال، لكنها لا تستطيع أن تؤمن لهم المأوى أو دعما إضافيا بسبب مواردها المالية المحدودة، ويشير ممثل عن هذه المنظمة في أحد المقابلات، إلى أن المدارس لا تستقبل الأولاد العلويين. وبحسب لاجئة مسيحية سورية: " المسيحيون أكثر حفا من المسلمين، فلا تجد مثلاً مسيحياً يستعطي لأن الكنيسة ستساعدهم⁵²، هذه ليست حال العلويين. أما الإيزيديون في تركيا، فهم أيضا في وضع حساس، لا يستفيدون من حماية مؤقتة

كلاجئين، ويعتمدون على المساعدات الآتية من أفراد وجمعيات خيرية ومنظمات غير حكومية⁵³.

مستوى التسجيل للمساعدات بين الأقليات

بعد سنتين من الاضطراب والصراع سوريا، وصل عدد المسجلين للمساعدة إلى أقل من نسبة 1% من كل أقلية (المسيحية، العلوية، الإسماعيلية، المندائية، الإيزيدية) في مصر أو العراق أو الأردن أو لبنان⁵⁴. وتشير الدلائل إلى أن المسيحيين والعلويين الذين هربوا من سوريا إلى لبنان أو الأردن في العام 2013 لم يتسجلوا عند المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة (UNHCR)، وكالة الأمم المتحدة للاجئين⁵⁵. كذلك تظهر الدراسات التي أجريت من العام 2014 أن اللاجئين المسيحيين والدروز في الأردن غالباً ما اختاروا عدم التسجيل لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة (UNHCR). وكانت التوترات الطائفية والمخاوف من الانتقام سبب عدم التسجيل، إضافة إلى امتلاك اللاجئين لبعض الموارد التي تخولهم تغطية بعض احتياجاتهم⁵⁷. وقد تبين بوضوح دافع آخر لتدني التسجيل نتيجة المقابلات مع اللاجئين المسيحيين والنازحين داخل سوريا وهو فعل التسجيل نفسه والشعور بالكبرياء الذي جعلهم أقل ميلاً ليتسجلوا كلاجئين، أكثر منه عدم قلقهم من النتائج المحتملة للامتناع عن التسجيل⁵⁸.

لكن، ومما لا يثير الدهشة، خفت هذه الممانعة الأولى مع تفاقم حدة الاحتياجات. فمع مرور الزمن وتآكل مدخرات اللاجئين الاجتماعية والاقتصادية بسبب الصراع والنزوح، وعلت الحاجة الملحة للمساعدة على الاعتبارات الأخرى. فالغالبية العظمى من المستطلعين لمسح أجراه برنامج المساعدات التابع للكنيسة الترويجية (NCA) في لبنان في العام 2016 (80%) كانت مسجلة في المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة (UNHCR) أو سجلت أسماءها لديها⁵⁹. وقال 43% ممن لم يتسجلوا في المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة (UNHCR)، أن السبب هو توقف المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة (UNHCR) عن تسجيل اللاجئين، و19% منهم لم يعرفوا كيف يسجلون، و18% منهم لم يعتقدوا أن لهذا الأمر جدوى. هذا وكان حوالي نصف (49%) المستطلعين السوريين مسجلين في منظمة غير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة (UNHCR)، من ضمنها جمعيات خيرية محلية ومنظمات غير حكومية وكنائس والدولة.

في إقليم كردستان العراق، كان 98% من العينة مسجلين عند سلطات إقليم كردستان. وكان حوالي جميع (99%) المستطلعين مسجلين في منظمة غير السلطات الكردية، من أجل استكمال الدعم الذي يستطيعون تأمينه: كان 54% مسجلين في منظمة غير حكومية، و49% في وكالة للأمم المتحدة، و48% في منظمة كنسية، و3% في جمعيات خيرية⁶⁰.

ومن بين الأسباب الأساسية لعدم قيام اللاجئين السوريين المستطلعين في لبنان بالتسجيل في المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة (UNHCR) هو أنهم من الأرمن الأرثوذكس (59%) أو الروم الأرثوذكس (57%). وفي حين يجب التنبيه لهذه النتائج إذ انها قد تكون ناتجة عن تصميم المسح، فإن الأسباب وراءها هي أن هذه الأقليات الدينية تملك في لبنان شبكة دعم قوية بما يكفيها. وتشير التقارير إلى أن اللاجئين من الأرمن الأرثوذكس يستطيعون ويقومون بالحصول على الخدمات والدعم منذ وصولهم إلى لبنان من كنائس أرمنية محلية فاعلة ومنظمات غير حكومية، ما يجعل الحاجة إلى التسجيل في المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة (UNHCR) للحصول على الخدمات أقل حدة. كما أن إعادة التوطين من خلال المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة (UNHCR) قد تكون أقل أهمية بالنسبة إلى الأرمن، بما أن رغبتهم بالعودة إلى سوريا أكبر بكثير من أية جماعات أخرى⁶¹، كما يملكون خيار الهجرة إلى أرمينيا، البلد الذي يملك صلة قوية وسياسة ترحيب تجاه هذه المجموعة⁶². ولو أن متابعتنا تشير إلى عودة القسم الأهم منهم من إريفان بعد سيطرة السلطات السورية على كامل مدينة حلب رغم فرص العمل والمساعدات التي حصلوا عليها في إريفان.

في الداخل السوري، كان 83% من المستطلعين في مسح مشابه أجراه برنامج المساعدات التابع للكنيسة الترويجية (NCA) مسجلين في منظمة مساعدات واحدة على الأقل. وبضبط عدد من المتغيرات، كان المستطلعون الأقل تسجيلاً في منظمة مساعدات يتضمون العلويين والمتخرجون من الجامعة والذين يسكنون حالياً مدينتي دمشق والسويداء كما والمستطلعين الأصغر سناً. لكن الوضع الاجتماعي - الاقتصادي، كما قيس على أساس المهنة قبل الصراع، لم يؤثر على التسجيل، كما تدنى وضع التسجيل بشكل عام تماشياً مع التعليم الإضافي (كان 90% من المستطلعين الذين لم يتلقوا مسبقاً أي تعليم مسجلين في وكالة مساعدات، مقابل 75% من الحاصلين على شهادة جامعية).

ومن بين المستطلعين في سوريا الذين تسجلوا في منظمة، كان 64% مسجلين في منظمة واحدة فقط، و34% في منطمتين، و1% (21 مستجيباً) في ثلاث منظمات أو أكثر. وكان ثلث (33%) المستطلعين مسجلين في منظمة غير حكومية و71% في كنيسة. كان المستطلعون الذين تسجلوا في كنيسة أكثر اعتماداً على دعمها وحدها، بما أنها كانت المنظمة الوحيدة التي تسجلوا فيها. وكان التسجيل في الكنيسة أعلى بشكل ملحوظ لسكان درعا (89%) والحسكة (82%) وحلب (75%)، وأدنى لسكان اللاذقية (39%) والسويداء (18%) وحماه (10%)، رغم أن هذه المتغيرات قد تكون نتيجة لاستراتيجيات أخذ العينات في هذه المحافظات. لم يكن السن والوظيفة والوضع الاجتماعي - الاقتصادي والحالة الاجتماعية عوامل مهمة في مسألة التسجيل في الكنيسة. لكن المستطلعين الحاصلين على شهادة جامعية كانوا أقل احتمالاً بكثير

للتسجيل في المنظمات الكنسية. من الجدير بالذكر الإشارة إلى سلبية الأداء الحكومي والأمني تجاه المسيحيين في الجنوب السوري، فبعد ما سمي بالمصالحات والاتفاق الروسي، لم تقدم الحكومة السورية أية ضمانات أمنية أو عملية (إعادة بيوت المسيحيين لأصحابها). وقد كان للمجتمع المدني ورجال الأعمال المنفيين دوراً حصرياً في ترميم الكنائس في قرى حوران وتشجيع الأهالي على العودة لبيوتهم من محافظتي دمشق وريف دمشق حيث نزحوا، إلا أن الأجهزة الأمنية لا تقوم بأي جهد للعودة بل تشغل عدداً من البدو الذين يحتلون منازل المسيحيين في خدمتها.

كان التسجيل في منظمات غير حكومية في سوريا الأعلى بين المستطلعين المسلمين (54%)⁶³، مقارنة بنسبة 24% من المستطلعين المسيحيين. مما يؤكد ما ذكر أعلاه من نفور الكثير من المسيحيين من طلب المساعدة علانية خصوصاً لكون عدد كبير منهم قبل الأزمة ممن يعطون المساعدات بدل الحصول عليها⁶⁴. كما يمكن أيضاً أن يكون هذا نتيجة تمييز حقيقي أو ملموس من بعض المنظمات غير الحكومية ضد غير المسلمين⁶⁵، فتسجيل المسيحيين المتدني نسبياً في المنظمات غير الحكومية يتعارض مع معدلات تسجيلهم للمساعدة في منظمات كنسية، ومن بين المستطلعين المسيحيين، كان التسجيل في برامج المساعدات التي تؤمنها الكنيسة أعلى نسبة بين السريان الأرثوذكس (85%) والإنجيليين (79%) والسريان الكاثوليك (70%)، ما يسلط الضوء على تفضيل هذه الجماعات لهذا النوع من قناة المساعدات الإنسانية.

تؤمن المنظمات الدينية المسيحية في سوريا المساعدات بالاستناد إلى مبادئ إنسانية لكل من المسلمين وغير المسلمين. ففي شهر أيلول من العام 2016، كان بين المسجلين المستفيدين في أحد المنظمات الإنسانية الدينية المسيحية في سوريا 33800 عائلة مسلمة و8781 عائلة مسيحية من سوريا، بالإضافة إلى 2094 عائلة مسلمة لاجئة و194 عائلة مسيحية لاجئة و22 عائلة عراقية من الصابئة المندائيين⁶⁶. يبين التسجيل في هذه المنظمات ومعدلات إيصال المساعدات الإنسانية مدى الثقة في الكنيسة بين السكان المحليين، بصرف النظر عن الدين.

تنتقد المنظمات الكنسية الإنسانية باستمرار من مؤسسات كنسية أخرى ومن مسيحيين لعدم مساعدة الجماعات المسيحية أكثر من ذلك. ويرى هؤلاء النقاد أن غالبية الدعم الإنساني الذي تؤمنه هذه المنظمات يوزع للمحتاجين غير المسيحيين، ويقولون أيضاً إنه صعب جداً على غير المسلمين الحصول على دعم يتم توزيعه من خلال المساجد. وكرد على ذلك، تتمسك منظمات المساعدات الكنسية بأن تفويضها هو لتأمين الدعم المبني على أساس احتياجات الناس بدلاً من معتقداتهم الدينية، بموجب المبادئ الإنسانية. والمقاربة مبنية أيضاً على تقليد تاريخي راسخ للكنائس في سوريا.

وبالرغم من هذا الانتقاد، يملك المسيحيون المتأثرون بالصراع في سوريا شبكة دعم في كنائسهم. الثقة وحس الانتماء يجعلان الأمر أسهل بالنسبة إليهم للاتصال بالكنائس والمنظمات المرتبطة بها للتسجيل فيها والحصول على المساعدة الإنسانية. كما وأن شعور البعض بالذل إذا وقفوا في الصف علانية لانتظار المساعدة يتلاشى عندما تؤمن مساعدة كهذه بطريقة مرهفة في المساحة الآمنة للكنيسة.

هذا وبالنسبة إلى اللاجئين المسيحيين السوريين، ان الكنائس في بلدان مثل الأردن ولبنان هي نقطة الاتصال الأساسية وتؤمن الدعم الملح عند وصولهم وخلال إقامتهم. وبالرغم من أن غالبية النازحين تملك اتصالاً محلياً حتى قبل الدخول إلى بلد جديد، قامت الكنائس في البلدان المستضيفة بتطوير "نظام الإحالة" غير الرسمي الذي يعيد توجيه المسيحيين إلى كنيسة ذات طائفة معينة⁶⁷. لكن كان هناك شكوى من التمييز بين الجماعات الدينية المسيحية ومن ضمنها. وتعلن بعض الجماعات أنه تم استبعادها من الخدمات والمساعدة أكثر من أي عضو في جماعات مسيحية أخرى، ما يلمح إلى أن بعض القادة الدينيين والمنظمات الدينية تعطي أولوية للاجئين أكثر من طائفتهم⁶⁸.

تأثير معيار المساعدات وأولوياتها على الأقليات

تعتبر بعض المنظمات المسيحية التي تؤمن مساعدة إنسانية أن معيار الاستفادة الذي تفرضه الجهات المانحة يشكل عائقاً أمام دعم الأقليات الدينية، وأحد القيود الأكثر شيوعاً هو حجم العائلة. تتألف العائلات المسيحية السورية بشكل متوسط من أربعة أفراد، في حين أن متوسط حجم العائلة المسلمة أعلى بكثير، وهو تقريباً 5.5 بحسب بعض التقارير⁶⁹. والتناقض واضح أيضاً من نتائج المسح الذي أجراه برنامج المساعدات التابع للكنيسة الترويقية (NCA) في سوريا، حيث كان يبلغ معدل عدد الأولاد المعالين في العائلة المسلمة 2.4، في حين أنه كان يبلغ 1.1 للعائلة غير المسلمة. يقال إن الحساسية ومعيار الاستفادة الذي تطبقه بعض الجهات المانحة يعطي أولوية للعائلات التي تتألف من أكثر من أربعة أفراد، وقد تشكو برامج الدولة من الإشكالية عينها.

وقد خصصت المشاريع التمويلية لبعض الجهات المانحة في سوريا مساعدتها المالية للنازحين فقط، مستثنية بشكل كامل المجتمعات المستضيفة المتأثرة بالوضع. فبحسب منظمة مسيحية سورية، ثمة عائلات مسيحية غير نازحة قد تأثرت بشدة بالصراع. ونتج عن هذه المتطلبات شكوى واسعة النطاق من قبل مسيحيين متأثرين بالصراع في سوريا، ولاجئين مسيحيين في دول مجاورة، حول تهميشهم في عملية إيصال المساعدة الإنسانية.

وقد تبين أن تخصيص المساعدة بحسب الجنسية هو أيضاً عامل إبعاد أذ أنه لدى التطبيق، يؤدي إلى ازدياد ضعف بعض

المجموعات السكانية، ويخلق توترات بين مختلف المجموعات. ففي لبنان، لقد نددت بهذه المقاربة منظمة مسيحية تخدم اللاجئين السوريين، بالإضافة إلى اللبنانيين في منطقة محرومة من جبل لبنان. وتورد المنظمة أن الأموال المخصصة من أجل توفير المساعدة للسوريين هي مصدر توتر بين السوريين وأعضاء في المجتمع اللبناني المستضيف⁷⁰.

في تركيا، ووفق ممثل عن الكنيسة السريانية الأرثوذكسية، لا تستطيع الكنيسة أن تدعم اللاجئين العراقيين بسبب الموارد المحدودة والحاجة إلى إعطاء الأولوية للمسيحيين السوريين. ويذكرون سببين لهذا الأمر. الأول هو أن التبرعات من أعضاء الكنيسة في تركيا مخصصة غالباً للسوريين. أما السبب الثاني فهو أن تركيز وسائل الإعلام والسياسة كان على سوريا، مع إهمال "القضية العراقية"، مما وضع ضغوطات خارجية على الكنيسة وتوقعات منها لتعتني بالسوريين. هذا لا يعني أنه تم تجاهل المسيحيين العراقيين بالكامل، فكان بإمكانهم الحضور والمشاركة في الأنشطة الكنسية، والحصول على الدعم الاجتماعي الأساسي، وقد حصلوا عند وصولهم قبل عدة سنوات على مسكن مؤقت. لكن هؤلاء اللاجئين العراقيين هم الآن بشكل رئيس داعمين لأنفسهم، مادياً ومالياً. على سبيل المثال، بالرغم من أن اللاجئين المسيحيين السوريين الذين أجريت معهم مقابلات كانوا يسكنون سوية ويحصلون على تغطية لكافة نفقاتهم، كان المسيحيون العراقيون يدفعون الإيجار والنفقات الأخرى من مدخراتهم أو مما يكسبونه من العمل البسيط الذي يستطيعون إيجاده⁷¹.

النزوح والشعور بعدم الأمان بين الأقليات

يتجنب اللاجئون العلويون المخيمات ذات الغالبية السنية في جنوب تركيا⁷². وغالباً ما يتجنب اللاجئون السوريون المسيحيون والدروز في الأردن مخيمات اللاجئين الرسمية، ويسعون بدل ذلك للإقامة في مراكز مدنية، فغالباً ما يعيشون في أديرة أو مساكن متقاربة مخيمات مؤقتة. وتشعر الأقليات الدينية في هذه الظروف بالانزعالية والشجب والتمييز (الملموس أو الحقيقي) في الحصول على الإغاثات الإنسانية والمساعدة⁷³.

بشكل عام، كان المستطلعون من النازحين في المسح الذي أجراه برنامج المساعدات التابع للكنيسة الترويقية (NCA) في العام 2016، في إقليم كردستان، إيجابيين حول حالة السلامة لديهم، فقد أعلن 70% أنهم يشعرون بـ "الأمان" أو "كثير من الأمان" في موقعهم الحالي، بشكل عام، كان المستطلعون في مسح مشابه في العام 2016 أجراه برنامج المساعدات التابع للكنيسة الترويقية (NCA) في لبنان إيجابيين حول حالة سلامتهم، فقد أجاب 86% من المستطلعين أنهم يشعرون بـ "الأمان" أو "الأمان جداً" في موقعهم الحالي. لكن المستطلعين في جبل لبنان أعلنوا عن مستويات أدنى بكثير من الأمان الملموس، فقد أعلن حوالي الربع (24%) بأنهم يشعرون بعدم الأمان مقارنة مع 5% في سهل البقاع و1% في شمال لبنان. وقد شعر السنة إجمالاً بأمان أكثر بقليل من أعضاء الطوائف الأخرى، لكن هذا التأثير أقل أهمية من تأثير الموقع الجغرافي في لبنان. يعود جزء من هذه الاختلافات إلى القوانين التي وضعتها، بعض وليس كل البلديات، على حركة اللاجئين. فقد أشار ثلثا المستطلعين (66%) أنهم يستطيعون التحرك بحرية في المنطقة الحالية، و9% أنهم لا يستطيعون ذلك، و25% آخرون أنهم أحرار بعض الشيء في التحرك بحرية. وقد أشار 60% ممن عاش في جبل لبنان إلى قدرة محدودة على التحرك بحرية.

في تركيا، حيث لم يشارك أي لاجئ مسيحي أجريت معه المقابلة لهذه الدراسة تجارب مباشرة من الاضطهاد أو التمييز الديني، عبر البعض عن حذرهم في ارتداء إشارات واضحة تشير إلى هويتهم الدينية في الأماكن العامة، وقد شرحت امرأة مسيحية سورية ما يلي: " ليس الأمر أنهم (المسلمون الأتراك المحليون) سيهاجمونا جسدياً أو يسعون ويقومون بأذيتنا، بل إننا لا نعرف اللغة وثمة اختلافات ثقافية، ولربما لا نعرف ماذا يقولون، أنت تعلم أنهم إذا نظروا إلينا بطريقة مضحكة، فقد يعاملوننا بطريقة مختلفة. من الأفضل ألا نحمل واحدا (صليب)⁷⁴.

في المقابل، واجه أشخاص من العلويين تمييزاً مباشراً. على سبيل المثال، عندما تم التعرف عليهم في مخيمات جنوب تركيا، اندلع العنف بين اللاجئين مجبرين إياهم على مغادرة المخيمات أو البقاء في مراكز مدنية من دون مأوى ودعم. فيسعون خارج المخيمات لإخفاء دينهم قدر المستطاع⁷⁵.

الفصل الرابع: آفاق مستقبلية

الأكثر شيوعاً لرغبتهم بالعودة هي تمسكهم بوطنهم ووجود بيوتهم وأعمالهم في سوريا، والصعوبات الحياتية خارج وطنهم. كما أشار الذين قام برنامج المساعدات التابع للكنيسة الترويجية (NCA) بمسحهم في لبنان إلى أن الاختلافات بين الجماعات

الدينية قد ازدادت، لدرجة أنه قد يتعذر الآن حلها، وقد تجعل الحياة في الديار صعبة.

بالنسبة إلى اللاجئين في لبنان، كان نقص الأمان وخسارة البيوت والوظائف أكثر الأسباب الشائعة المعلنة لعدم رغبتهم في العودة⁷⁷. عندما تتصاعد حدة عدم الأمان وتبدأ عائلات من الأقليات بمغادرة منطقة معينة، يقود هذا إلى تراجع سوق العقارات، ثم أقليات أخرى تسعى لبيع أملاكها والمغادرة أيضاً،

لكن أعضاء الأكثرية يستطيعون أن يسقطوا كثيراً الأسعار في غياب المشترين من الجماعة ذاتها⁷⁸. هذا وأعلن آشوريون من الحسكة عن مصادرة الأكراد لأرضهم⁷⁹، وثمة تقارير غير مؤكدة من آشوريين بأنه كان عليهم بيع عقاراتهم بضغط من الأكراد⁸⁰.

الاختيار بين إعادة التوطين أو الهجرة

تبلغ نسبة الذين يتوقون إلى ترك البلاد في سوريا ثلث (31%) المستطلعين⁸¹. والوضع مماثل أو حتى يظهر بشكل أقوى عند اللاجئين، ففي لبنان الرغبة بالهجرة موجودة لدى أكثر من ثلثي السوريين (78%) المستطلعين الذين استطلعهم برنامج المساعدات التابع للكنيسة الترويجية⁸² (NCA)

" ليست المشكلة في إعادة بناء المنازل، بل في إعادة بناء العقلية للعيش معاً بسلام. "

ممثلة عن الإيزيديين - إربيل، إقليم كردستان، العراق، أيلول 2016

" العودة إلى ماذا؟ الناس هناك مدمرون أيضاً، بالإضافة إلى أن بيوتنا دمرت. المصالحة والمعاودة مسار طويل، والعديد منا غير مستعدين للدخول فيه. إن سوريا التي عرفناها لم تعد موجودة. "

لاجئ سوري مسيحي شاب - بيروت، لبنان، شباط 2016

بالرغم من امتلاك الأقليات من سوريا بعض التجارب الإنسانية المشتركة، يظهر تناقض صارخ بين تجارب الجماعات المختلفة فيما يختص بالتمييز والصراع، وتركت هذه التجارب المختلفة بصمة على الأفراد والمجتمعات، ما يؤثر على رؤيتهم لمستقبلهم. على سبيل المثال، أن الأقليات في سوريا التي استهدفت عمداً، بهدف الإبادة أو النزوح الدائم، تملك تجارب مختلفة عن الأقليات الأخرى.

يستطلع هذا الفصل وجهات نظر الأقليات السورية حول إمكانية عودتهم، وإعادة توطينهم، وإعادة إدماجهم، والمصالحة في مسقط رأسهم. كما يرسم أوجه الشبه والاختلاف بين هذه المجموعات ومن ضمنها، وبين الأقليات والأكثرية، من أجل فهم أفضل للفرص والعوائق أمام استراتيجيات الدعم القصيرة والطويلة الأمد.

العوامل المؤثرة على عودة النازحين

تحدد أسباب نزوح اللاجئين مشاعرهم وآمالهم وخططهم للعودة إلى بلادهم أو مناطقهم. قال عدد كبير من اللاجئين المسيحيين السوريين المشاركين في البحث لهذه الدراسة إنهم يرغبون في العودة إلى سوريا في حالة انتهاء الحرب⁷⁶. وكانت الأسباب

إن الرغبة بمغادرة بلد المنشأ هي أكبر بكثير عند الأقليات الدينية، تحديداً عند المسيحيين. ففي سوريا، بلغت نسبة الراغبين بالهجرة إلى 35% من المسيحيين و8% من المسلمين المستطلعين⁸³؛ وفي إقليم كردستان، يرغب 65% من المسيحيين بالمغادرة، على نقيض 12% من المسلمين.

يمكن أن تعزى نسب الهجرة العالية نسبياً للمسيحيين من سوريا إلى عوامل دفع وسحب. في حين تنطبق عوامل الدفع إلى حد كبير على جماعات الأقلية والأكثرية الدينية على حد سواء، إلا أنه تم استهداف بعض الأقليات تحديداً بعنف أو طردوا بسبب هويتهم الدينية، وكانت عوامل الشحب مهمة للمسيحيين بشكل خاص، إذ أنهم يستطيعون أن يعتمدوا على الشبكات الخارجية، خلافاً لبعض المجموعات الأخرى، بالإضافة إلى ذلك، ثمة انطباق بين المسيحيين السوريين على امتداد المنطقة أن بعض البلدان تستضيف اللاجئين المسيحيين، ما يسهل اندماجهم هناك وعدم قيام المجتمعات المستضيفة بالنظر إليهم على أنهم يشكلون تهديداً لها⁸⁴.

هذا وتسلط بيانات المسح الضوء على عاملين قلصا من رغبة المستطلعين بالهجرة، وهما التقدم في السن وكون الأشخاص من الدين الإسلامي. وفي سوريا، كان المستطلعون العلويون والذين يسكنون في مدينة دمشق أو اللاذقية أقل رغبة بالمغادرة، ربما

بسبب إحساس نفسي بوجود دعم أعلى مستويات السلطة وشعورهم بالأمان أكثر من سواهم⁸⁵. كذلك ما تشيخه السلطات عن إساءة المعاملة للعلويين في مختلف مناطق اللجوء.

غالباً ما تعتبر بعض الأقليات المستهدفة بشكل مباشر من قبل المجموعات المسلحة الإسلامية، والتي خسرت أراضيها، أن إعادة توطينها في الخارج هي طريقها الوحيد للخروج والهروب بشكل جماعي، ويجب النظر إلى التجارب الحالية للاضطهاد والنزوح عند بعض الجماعات من زاوية المجازر والتهجير القسري والقدرة على الحفاظ على الذات على مر التاريخ. إن احتمال العودة عند جماعات مماثلة تملك ذاكرة جماعية قوية هو أدنى أو معدوم. الجماعة الأشورية هي مثال على ذلك: لقد أتى حوالي 8000 امرأة ورجل وولد من هذه الجماعة إلى لبنان كلاجئين منذ بداية الأزمة السورية⁸⁶. وعندما استقروا بدعم من كنيستهم، كانت الأولوية الرئيسة لهذه الجماعة هي الشروع في الهجرة إلى بلد ثالث⁸⁷. في شهر أيلول من العام 2016، اعتزم 185 شخصاً (45 عائلة)، في رعية آشورية على مشارف بيروت، السفر إلى أستراليا، وقد أكد 90 شخصاً آخر مخططهم للهجرة وحجزهم للتذاكر من أجل مغادرة البلد في شهر تشرين الأول. وبحسب الكنيسة، يقوم جميع الأشوريين عملياً بتقديم طلبات إلى سفارة معينة بهدف إعادة التوطين، والأكثر شيوعاً هو من خلال برامج دعم خاصة⁸⁸.

الفصل الخامس: نتائج وتوصيات

لبعض الجماعات، ما وفر أرضاً خصبة للاستياء والتمييز والتوترات بين الجماعات.

هذا وبات الآن كل من الجنس والعمر مفهوميّن راسخين في المجال الإنساني. وأصبحت الوكالات الإنسانية تفهم بشكل متزايد الاحتياجات والمقاربات المختلفة المطلوبة لدعم مختلف الفئات العمرية والجنسية. ويظهر هذا البحث أن حماية الأقليات يجب أن تكون أيضاً جزءاً من استراتيجية الاستجابة الإنسانية في سوريا، تحديداً من خلال مقارنة تتعلق بالعمر والجنس والاختلاف⁸⁹.

وبالاستناد إلى تاريخ الاضطهاد والصراع الذي اختبرته الأقليات الدينية فإن المصالحة والعلاقات السلمية في المستقبل بين مختلف الجماعات الدينية تتطلب التعامل مع صدمات ومعاناة الماضي. كما تتطلب أيضاً إعطاء ومشاركة أمثلة إيجابية ومشجعة من التعايش المشترك والدعم المتبادل بين أشخاص من أديان مختلفة.

كانت ولا تزال آثار الصراعات في سوريا هائلة. إن تأمين المأوى والطعام والمياه والرعاية الصحية احتياجات إنسانية ملحة للجماعات الأقلية والأكثرية على حد سواء. لقد نزح المدنيون على نطاق واسع، وقد صدم عدد أكبر بسبب الصراع والعنف، وخسارة أو جرح الأحياء، والعنف الجنسي، والاستغلال والإساءة، واستمرار حالة عدم الأمان، والاضطهاد. كما أثر الصراع والنزوح على النساء والرجال والصبيان والفتيات بشكل مختلف، ما يعني أن احتياجاتهم تختلف. ويجب على الاستجابة الإنسانية أن تأخذ هذا الأمر بعين الاعتبار.

من الضروري أن ندرك تنوع التجارب ونطاقها بين جماعات اللاجئين والنازحين التي تنتمي إلى الأقليات الدينية أو تتأثر بها. تختلف كثيراً الطرق التي أثرت من خلالها الهويات الدينية والانتماءات وشبكات التواصل على تجارب نزوح الناس بين الجماعات ومن ضمنها، كما وبين الأفراد. يوجد فروقات بسيطة بين الاحتياجات الإنسانية للجماعات والطرق الفضلى لتلبية هذه الاحتياجات، من ناحية نوع المساعدة واستهدافها وإيصالها. وتعكس هذه الاختلافات أيضاً ما إذا كانت الأقلية قد استهدفت بشكل مباشر خلال الصراع، تجربتها السابقة مع الاضطهاد والتمييز، ومستوى القوة أو النفوذ السياسي، ومعتقداتها ومعاييرها الثقافية.

لم تكن الوكالات الإنسانية قادرة دائماً على فهم احتياجات مختلف الجماعات المتأثرة بالصراع في سوريا. فقد تم أحياناً التغاضي عن المشاكل التي يسببها انعدام الأمن في مخيمات اللاجئين / النازحين، وعدم استطاعة الناس الحصول على المساعدة بسبب الخوف وانعدام الثقة وعوائق أخرى. وفي بعض الحالات، نتج عن تحديد أولوية المساعدات ومعايير الاستفادة إقصاء عن غير قصد

4. الاستمرار بتزويد مراكز التسجيل المتنقلة والاستجابة حول اللاجئين خارج المخيمات والنازحين في الداخل.
5. دعم التدخلات المبرمجة من أجل تعزيز بناء السلام في المجتمع، بالإضافة إلى بناء العلاقات والتماسك

خلاصات مؤقتة وتوصيات

الاجتماعي، كمبادرات مستقلة ومكونات للمشروع من خلال التدخل في قطاعات محددة. ويمكن للأفرقاء الذين يمثلون مختلف الجماعات الدينية المحلية أن يشكلوا مصدراً رئيساً يعول عليه، كما والتوعية على مقدار استخدام البعض للدين من أجل تصعيد التوتر.

6. المساعدة في تأمين خدمات دعم نفسية تراعي الحساسية الثقافية والعمرية والجنسية، وذلك لضمان حصول الناجين من الأحداث المؤلمة على برامج إعادة تأهيل كافية لتمكينهم من إعادة الانخراط في المجتمع. ضمان ولوج النساء والفتيات إلى آلية إحالة ملائمة وفعالة. تحديد طرق ملائمة ثقافياً لزيادة التوعية حول الطرق التي يستخدم فيها الاغتصاب وأشكال العنف الجنسية الأخرى كأسلحة حرب، والتي تدمر الأفراد والعائلات. العمل مع زعماء المجتمعات والزعماء التقليديين والرؤساء الدينيين من أجل بناء تفاهم مشترك على أن الاغتصاب هو دائماً خطأ من ارتكبه وليس من نجا منه. الأخذ بعين الاعتبار قيمة الطقوس الدينية وملاءمتها لتسهيل إعادة الانخراط في المجتمع وتجنب تشويه سمعة الصغار والكبار ممن تأثروا بالعنف الجنسي. هذا بالإضافة إلى تضمين الدعم النفسي على أساس مجتمعي في الاستجابة الإنسانية من أجل المساعدة في معالجة النساء والرجال والصبيان والفتيات والعائلات والمجتمعات.

7. تسهيل حركة النازحين من الصغار والكبار وعودتهم إلى ديارهم بناء على طلبهم بأسرع وقت ممكن عملياً، متى تم تحرير المناطق وتأمينها. ضمان تضمين النساء وأخذهم بعين الاعتبار عند التخطيط وتسهيل العودة إلى الديار، وبأن النساء يؤيدن قرار العائلة بالعودة. التركيز على المساعدة الإنسانية للنازحين لا يجب أن تغطي الدعم للعائدين إلى منازلهم عندما يكون الأمر متاحاً. إعطاء الأولوية لربات المنازل في دعم عودتهن إذا ما اتخذن هذا القرار.

8. تفعيل وسائل المناعة الذاتية للمجتمع عبر الحث على تكوين جماعات مدنية سلمية مستقلة محمتهما حماية

إن المحفزات السياسية والاجتماعية والأمنية في سوريا معقدة للغاية، ليس هناك من توصية واحدة أو حل واحد من شأنهما أن يحللاً جملة المشكلات المترامية والمتصاعدة التي تواجه الأقليات الدينية والعرقية، كما والأكثر. لكن التوصيات المبينة أدناه تهدف إلى توفير أساس لمعالجة الأزمات الإنسانية، ما يتيح للنازحين العودة إلى ديارهم ويخلق مستقبل إيجابي للأقليات في سوريا. وتجدر الإشارة إلى ضرورة تحقيق درجة معينة من الاستقرار كي تصبح التوصيات الطويلة الأمد المبينة أدناه قابلة للتنفيذ.

المدى القصير

1. يجب على الجهات المانحة أن تؤمن تمويلًا متوقعًا وكافيًا، يكون مرنا ويصل إلى النساء والرجال والصبيان والبنات الأكثر حاجة إليه، ومن ضمنها المجتمعات المضيفة، لتجنب خلق توترات أو تفاقمها. وأما فيما يخص التمويل، فالمقاربة والمعايير اللذان يقولان بأن مقياساً واحداً يناسب الجميع من شأنه أن يتسبب، من دون قصد، بإقصاء الفئات الضعيفة. فالاحتياجات الإنسانية والتنمية في الأزمة السورية متشابكة، وهذا ما قد يحتم تمويلًا يسمح للإغاثة والمساعدة التنموية بالوصول بطريقة متزامنة ومصممة لتكون متعاضدة فيما بينها.
2. تحديد وتعليل التجارب المختلفة في النزوح، فالسكان المتأثرون بالصراع غير متجانسين. ويجب في بعض الحالات تصنيف حساسيات الأقليات واحتياجاتها بهدف توفير مساعدة هادفة ومناسبة. كما ينطبق الأمر عينه على اللاجئين والنازحين. والجنس والعمر هما بشكل خاص خصائص مهمة لتصنيفها، وذلك بغية تلبية حاجات الناس. وهكذا ينبغي على الجهات الفاعلة الإنسانية أن تتزود بأدوات تقييم قادرة على معرفة الاختلافات المرتكزة إلى الانتماء الديني - العرقي، وعلى معرفة كيفية تقاطع مختلف الحساسيات.

3. الترويج لبرمجة تراعي حساسية الصراع واعتماد مقاربة " من دون ضرر (do no harm) لتجنب تفاقم التوترات.

المواطنين والمواطنات على اختلاف انتماءاتهم، اللجوء إلى مجموعات المجتمع المدني التي يثق بها السكان المحليون، ومن ضمنها تلك الأقليات، وذلك لإيصال المساعدة. إيصال المساعدة الموجهة لتلك المجموعات بطريقة تحترم حساسية الصراع وبعيدة عن أي نوع من التمييز، بما يتطابق مع المبادئ والمعايير الإنسانية.

9. مساءلة الحكومات المحلية عن تكتيكات سياسية تؤذي الأقليات، أو تفاقم آثار الأزمات التي أصابتها، أو التي تمنعها من العودة إلى ديارها.

المدى القصير والمدى الطويل

1. إدراج منظور قضائي انتقالي يختص بنوع الجنس في الاستجابة الحالية على النزوح، مع الحث على أن يتم التعاطي مع جميع حالات العنف الجنسي والإتجار بالبشر والأعضاء في المحكمة الجنائية، مما يشكل التزاماً برغبة الناجين من العنف الجنسي. دعم تحقيق دولي في كل دعوات وممارسات هدفت للإبادة الجماعية وجرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والأعمال الوحشية، وضمان إعطاء الأولوية في تلك التحقيقات لحالات العنف الجنسي وحقوق الأطفال والجماعات المستضعفة. وتسهيل توثيق الانتهاكات من أجل عدالة انتقالية تضمن الحد الأدنى من الإنصاف والمحاسبة وجبر الضرر.

2. يمكن للمصالحات أن تخفف من التوترات بين السكان، ومن القتل الثأري المحتمل انتشاره بشكل واسع أو أي صراع إضافي. تعزيز المصالحة بين الطوائف، تحديداً في المناطق حيث استهدفت الأقليات بشكل مباشر من الفصائل المسلحة وعانت العدائية من مجتمعات مجاورة. الأخذ بعين الاعتبار الاعتبارات الجنسية عند التخطيط لجهود كهذه، ومدى جهوزية المجتمعات لتلك الجهود.

3. تسهيل استئناف الأنشطة المعاشة التي تراعي الفروقات بين الجنسين، ومن ضمنها إعادة تأهيل البنية التحتية المدنية ومرافق المجتمع مثل دور العبادة.

4. القيام بجهود من أجل تعزيز الثقة بين الجماعات المتأثرة بالصراع وقوات الأمن المسؤولة عن حمايتها. يجب على هذا الإصلاح في قطاع الأمن أن يعالج المفاهيم المتعلقة بسوء التصرف ونقص المساءلة. دعم قوات الأمن لحثها على إدخال النساء إلى عداد موظفيها لتوعية المجتمع، وتسهيل التواصل مع المجتمع والمطالبة بالأمن بين النساء.

5. ضمان فرص تعليمية ملائمة للفتيات والصبيان في سن الدراسة، والذين نزحوا بسبب العنف أو حوصروا في المناطق الخاضعة لسيطرة الدولة الإسلامية وهتس. وقد يتضمن هذا برامج تعليمية معجلة، كي لا يتم حرمان الأطفال النازحين أكثر من ذلك، كذلك يجب على البرامج التعليمية أن تراعي الصعوبات اللغوية التي

يواجهها بعض النازحين في الداخل واللاجئين في التعلم، بالإضافة إلى إدخال المصالحة وبناء الثقة والمواطنة المتساوية والتسامح الديني فيها. كما وينبغي التأكد أن تتضمن البرامج التعليمية للأطفال من الأقليات لغتهم الأم، وأن تحافظ على جذورهم الثقافية.

6. مساعدة المؤسسات القانونية المحلية والوطنية للبدء بإجراءات قانونية تراعي الفروقات بين الجنسين لحل مسألة مصادرة الأراضي وعمليات إعادة التوزيع في عدد من المناطق، وذلك للحد من انتزاع ملكية الأقليات الدينية أو إعادة توزيعها على أساس طائفي أو عرقي.

7. دعم قادة المجتمع والرؤساء الدينيين والمبادرات التي تعزز التسامح الديني وتشجع العلاقات السلمية بين الجماعات الدينية. ويجب على المنظمات الدولية مساعدة السوريين في جمع القصص والتشديد والتأكيد عليها والتي من شأنها أن تبين المحاولات للحفاظ على الروابط الاجتماعية وإعادة بنائها بين الأكرديات والأقليات والتعبير عن سرديات مستقبلية مشتركة. وينبغي أن ترافق هذه القصص أخبار الاضطهاد لا أن تحل مكانها، وتعطي صوتاً للأكثرية المعتدلة الصامتة.

المدى الطويل

3. نشر ثقافة التسامح والتعايش والمواطنة لتقليل التوترات وسوء التفاهم بين الجماعات والحد من احتمال التمييز، وتعزيز التعليم والإصلاح في المنهج لتغيير النظرة إلى الأقليات الدينية وفهم دورها وأهميتها التاريخية والثقافية والدينية. التنوع ميزة للمجتمع.

ومن خلال التعليم، يتم التشجيع على الاعتراف بالتنوع كميزة إيجابية واحترام التنوع كوسيلة لبناء مجتمع أكثر استدامة. هذا أمر ضروري لتوفير الاستقرار، والتغلب على التحيز، وبناء الثقة ووضع شروط لحياة مشتركة. كذلك يجب تعزيز إمكانية حصول الجميع على التعليم، بصرف النظر عن الجنس أو العرق أو الدين أو الانتماء السياسي، وعدم ربط شرط التعلم بالدوافع أو الأجناس السياسية.

4. معالجة عجز الحوكمة المترهلة والتمييز البنيوي وثقافة الحصانة، تدريب السلطة القضائية وقوات الأمن والموظفين الحكوميين بشكل عام على معالجة

موضوع التهتك بالأقليات في الخطابات العامة. تشجيع تطبيق بنود دستورية ملائمة عند توافرها والمراجعة عند الضرورة للإطار القانوني على الأصعدة كافة من أجل تعزيز المواطنة المتساوية. خلال هذه

التغييرات القانونية، يجب تسهيل عملية شاملة تضمن مشاركة واسعة من بين مختلف شرائح المجتمع (النساء، الشباب، الأكاديميون، إلخ).

المرفق رقم 1: إطار الحماية القانونية للأقليات

الدعارة⁹³. " يجب على الحوامل وأمهات الأولاد دون السابعة، اللواتي يعيشن في بلد محايد، أن يستفدن من أي معاملة مميزة ممنوحة لمواطني ذلك البلد " ⁹⁴. كذلك يجب على

النساء الحوامل وأمهات الأولاد دون السابعة والأولاد دون سن 15 سنة في البلدان المحتلة أن يعطوا أي مساعدات مميزة ممنوحة لهم قبل الاحتلال⁹⁵.

• تملك النساء اللواتي اعتقلتهن القوات المحتلة الحق بأن يعيشن منفصلات عن الرجال، وبأن تقوم نساء بالإشراف عليهن وتفتيشهن. وإذا كانت النساء قد اعتقلن مع أعضاء آخرين يحتوي من عائلاتهن، عندها يجب أن تبقى العائلة معا⁹⁶. البروتوكول الثاني من اتفاقية جنيف الرابعة على ضمانات مشابهة لحماية النساء في الصراعات غير الدولية⁹⁷. ويملي القانون الدولي الإنساني (IHL) بأنه يجب الأخذ بعين الاعتبار بأسرع وقت ممكن حالات النساء الحوامل أو اللواتي يملكن أطفالاً مرتبطتين بهن ممن قد أوقفن أو اعتقلن أو سجن⁹⁸. يجب إعطاء الحوامل المعتقلات طعاماً إضافياً وأن يحصلن على معاملة مناسبة. لم يكن ممكناً في الصراعات الدولية المسلحة منع تطبيق عقوبة الإعدام على الحوامل وأمهات الأولاد الصغار، بالرغم من أن القانون الدولي الإنساني (IHL) يوصي بتجنب عقوبة الإعدام في حالات مشابهة⁹⁹. لكن يمنع تطبيق عقوبة الإعدام على الحوامل وأمهات الأولاد الصغار في الصراعات المسلحة غير الدولية¹⁰⁰. وتمنح النساء اللواتي ليست جزءاً من الصراع المسلح حماية خاصة من القتل، ومنها الحصول على عناية صحية ملائمة والخروج من المناطق المحاصرة للحصول على العناية الصحية¹⁰¹.

• يتضمن القانون الدولي الإنساني (IHL) حماية الأولاد من العمل واستخدامهم في الصراع. يجب على الأولاد تحت سن 15 سنة الذين تيتنموا أو انفصلوا عن عائلاتهم نتيجة الصراع أن يحصلوا على "نفقة" وتعليم والقدرة على ممارسة دينهم¹⁰².

وبالرغم من أن عددا كبيرا من النقاط التي ينص عليها القانون الإنساني الدولي (IHL) مقبول الآن كقانون متعارف عليه، أي قوانين عامة تلتزم بها جميع الدول، تبقى طبيعة الصراع الراهن قادرة على أن تجعل التمييز بين المدنيين والمقاتلين أمراً صعباً، وتصعب طبيعة الصراع هذا أيضاً عملية مراقبة القانون الدولي

هناك قنوات متعددة في القانون الدولي الإنساني (IHL) والقانون الدولي لحقوق الإنسان (IHRL) تحمي حقوق الأقليات في زمن السلم وخلال الصراعات العنيفة. هذا المرفق هو عبارة عن نظرة عامة للمبادئ والتشريعات الرئيسية التي تشكل إطار الحماية للأقليات الدينية والعرقية ومجموعات أخرى حساسة متأثرة بالصراعات في سوريا، كما يقوم بتحديد الثغرات والنقص والالتباس في الإطار الحالي، ويسلط الضوء على تحديات تطبيق إطار الحماية على أرض الواقع.

القانون الدولي الإنساني

إن اتفاقية لاهاي 1907 واتفاقيات جنيف 1949 الأربع والبروتوكولات الإضافية 1977 تشكل جوهر القانون الدولي الإنساني (IHL). كما ترتبط اتفاقية جنيف الرابعة بشكل خاص بحماية المدنيين خلال الصراع⁹⁰. وتطلب من أطراف الصراع

التمييز بين المدنيين والمقاتلين، وتجنب المدنيين وممتلكاتهم، وتمنع استخدام القوة العسكرية المفرطة وغير المتكافئة. ولقد تم التصديق عالمياً على اتفاقيات جنيف الأربع، دون البروتوكولات الإضافية، وبالتالي هي نافذة على صعيد العالم كله. كما يلزم القانون الدولي الإنساني (IHL) أطراف الصراع أن يضمنوا حصول جميع الناس دون تمييز على مؤن ضرورية، وينص على ضرورة تعاون أطراف الصراع مع العمليات الإنسانية. كذلك ينبغي أن يعامل المدنيون بطريقة إنسانية في كافة الأوقات خلال الصراع، ويجب أيضاً حماية صحتهم الجسدية والنفسية. ويجب أن يحصلوا على المساعدة الإنسانية، والرعاية الصحية، وأن تتم حمايتهم من أي عنف إضافي، وأن يعاملوا بكرامة. ويجب أيضاً أن يحصل المدنيون على حقوقهم السياسية والدينية والقضائية، ومن الممنوع أن يتم تجويعهم، بالإضافة إلى ذلك، يمنع التدمير والاستيلاء على الأملاك المدنية غير مبرر بضرورات عسكرية⁹¹.

• عدم التمييز مبدأ رئيس في القانون الدولي الإنساني (IHL) الذي من خلاله يجب " معاملة جميع الناس المحميين بالطريقة ذاتها من قبل أطراف الصراع، دون تمييز بناء على العرق أو الدين أو الجنس أو الرأي السياسي " ⁹². لكن القانون الدولي الإنساني (IHL) يتضمن توفير الحماية للنساء والأطفال بشكل خاص. وتتضمن هذه مسألة حماية النساء ضد أي اعتداء على كرامتهن مثل الاغتصاب وهتك العرض والإكراه على

الإنساني (IHL) الذي يقوم أطراف الصراع بانتهاكه بشكل متزايد¹⁰³. إن تطبيق القانون الدولي الإنساني (IHL) في صراع تنخرط فيه أطراف غير حكومية معقد أكثر من الصراع المسلح بين دولتين. تنطبق المادة 3، المشتركة بين جميع اتفاقيات جنيف، على الصراعات المسلحة غير الدولية، سواء بين دولة ومجموعة مسلحة غير حكومية، أو بين مجموعات مسلحة غير حكومية، وهي كثيرة الوجود في سوريا. ويجب على المجموعات المسلحة غير الحكومية أن تلتزم ببعض المعايير من بينها أن تمتلك درجة معينة من التنظيم، بالإضافة إلى ضرورة أن تمتلك قدرة السيطرة على جزء من الأرض بحسب المادة 1 من البروتوكول الثاني. يعتبر فيت (Vit ) أن هذا قد يحصل في عدد كبير من الصراعات المسلحة التي تشملها المادة 3 المشتركة، لكن ليس البروتوكول الثاني الإضافي¹⁰⁴.

وقد تم مؤخرا تطوير معايير القانون الدولي الإنساني (IHL) الخاصة بالنساء والسلام والأمن، والتطويرات المهمة التي أدخلت في هذا المجال تتضمن قرارات مجلس الأمن الدولي التالية: 1325 حول كيفية تأثر النساء بالصراعات وحققن بالحماية والمشاركة في بناء السلام، و1820 الذي يعتبر أن العنف الجنسي المرتبط بالصراع تكتيك حرب.

مسؤولية الحماية

إن مسؤولية الحماية (R2P) التزام غير ملزم قانوناً أقرته الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في العام 2009، ويعترف بالتالي:

- تتحمل الدول المستقلة المسؤولية الرئيسية في حماية سكانها من الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والتطهير العرقي، وبأن تدفع باتجاه هذا الأمر. ويتحمل المجتمع الدولي مسؤولية تشجيع الدول ومساعدتها في إتمام هذه المسؤولية.
- يتحمل المجتمع الدولي مسؤولية استخدام الوسائل الدبلوماسية والإنسانية المناسبة وغيرها من الوسائل لحماية السكان من هذه الجرائم.
- إذا اتضح أن دولة ما تفشل بوضوح في حماية سكانها، يجب أن يتحضر المجتمع الدولي للقيام بعمل جماعي من أجل حماية السكان، بما يتوافق مع ميثاق الأمم المتحدة.
- بالرغم من المناقشات المستفيضة، لا يزال هناك شكوك في مغزى مسؤولية الحماية (R2P)، بالإضافة إلى هواجس كيفية تحقيق توازن بين سيادة الدول المستقلة وحماية المدنيين عندما تقوم الأجنات السياسية بدفع القرارات حول ما إذا كان يجب تنفيذ مسؤولية الحماية¹⁰⁵ (R2P).

القانون الجنائي الدولي

يطبق القانون الجنائي الدولي (ICL) عند وجود انتهاكات واضحة للقانون الدولي الإنساني (IHL)، ومنها الجرائم ضد الإنسانية،

ومنع الحصول على المساعدات الإنسانية، والقيام بإبادة جماعية، وجرائم الحرب. يغطي القانون الجنائي الدولي (ICL) الصراعات المحلية والدولية، ويمكن لكل شخص أن يحاسب في حال انتهاكه. يمكن تحري خروقات القانون الجنائي الدولي (ICL)، وتقوم المحكمة أنه يمكن الجنائية الدولية (ICC) بالمحاكمة. لم توقع سوريا على اتفاقية المحكمة الجنائية الدولية (ICC)، ما يعني توسيع نطاقها القضائي نحو هذه البلد في حالة قيام مجلس الأمن الدولي بإحالة الحالة إلى المحكمة. وتدافع منظمات حقوق الإنسان عن وجوب إعطاء المحكمة الجنائية الدولية (ICC) سلطة التحقيق بخروقات القانون الجنائي الدولي (ICL) في سوريا¹⁰⁶.

القانون الدولي لحقوق الإنسان¹⁰⁷

بخلاف القانون الدولي الإنساني (IHL) الذي يطبق فقط خلال الصراعات المسلحة، يتم تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان (IHRL) في زمن السلم، رغم أن بعض مواده قد تعلق خلال الصراع المسلح¹⁰⁸. تتألف الشرعة الدولية لحقوق الإنسان 1984 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان¹⁰⁹ (UDHR)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966 (ICESCR)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1996 (ICCPR) مع بروتوكولي الاختياريين.

هناك تسع اتفاقيات أساسية حول حقوق الإنسان، من ضمنها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (- ICE SCR) والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR) والأخرى هي التالية¹¹⁰:

- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (1965) (ICERD).
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (1979) (CEDAW)
- اتفاقية مناهضة التعذيب (1984) (CAT).
- اتفاقية حقوق الطفل (1989) (CRC).
- الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (1990) (ICMW).
- الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (2006) (CPED).
- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2006) (CRPD)

بالإضافة إلى ذلك، يوجد عدد من القنوات الدولية لحقوق الإنسان التي تتوجه إلى المسائل التالية:

- حق تقرير المصير.
- حقوق السكان الأصليين والأقليات.
- منع التمييز.

- حقوق المرأة.
- حقوق الطفل.
- حقوق كبار السن.
- حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- حقوق الإنسان في إقامة العدل، وحماية الأشخاص الخاضعين للاعتقال أو السجن.
- التأمين والتقدم والتنمية الاجتماعية.
- تعزيز وحماية حقوق الإنسان.
- الزواج.
- الحق في الصحة.
- الحق في العمل وسير العمل بشكل منصف.
- حرية تكوين الجمعيات.
- العبودية والممارسة التي تشبه العبودية والسخرة.
- حقوق المهاجرين.
- الجنسية وانعدام الجنسية واللجوء واللاجئون.
- جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، ومن ضمنها الإبادة الجماعية¹¹¹.
- القانون الإنساني.

يوجز القانون الدولي لحقوق الإنسان (IHRL)، الذي تأسس بمعاهدة أو عرف، التزامات الدول وواجباتها من أجل تحقيق وحماية حقوق الذين هم تحت سلطتها. هذا يتضمن الحق في الحياة والإعفاء من التعذيب والحرية في الحركة، بالإضافة إلى حقوق اقتصادية واجتماعية مثل الطعام والسكن والملبس والصحة والأجر ومعيار ملائم للعيش.

باختصار، إن القانون الدولي لحقوق الإنسان (IHRL) "يسمح للأفراد والجماعات بالمطالبة بسلوك معين أو الاستفادة من الدولة"¹¹². ورغم عدم وجود أي مادة محددة في القانون الدولي لحقوق الإنسان (IHRL) تختص بالحصول على المساعدة الإنسانية، فقد قيل إن الحق في الحياة يعني حقا بحد أدنى من المساعدة، وإن ضمان الحقوق الاجتماعية والاقتصادية تسمح للأفراد بادعاء الحق في المساعدة الإنسانية¹¹³. كما يؤمن القانون الدولي لحقوق الإنسان (IHRL) أيضا أساساً لحماية ومعاملة النازحين في الداخل.

قانون اللاجئين

إن القنوات الرئيسية للحماية الدولية للاجئين هي اتفاقية اللاجئين 1951 والبروتوكول 1967. اللاجئون هم الذين يعيشون خارج بلد جنسيتهم، ويعجزون أو لا يرغبون بالعودة إلى بلدهم الأم، "بسبب الخوف الراسخ من اضطهادهم بسبب العرق أو الدين أو الجنسية أو الانتماء إلى مجموعة اجتماعية ما أو الرأي السياسي"¹¹⁴. تنطبق الحماية التي تؤمنها الاتفاقية على كل اللاجئين، بصرف النظر عن دينهم أو عرقهم أو بلدهم الأم أو الجنس أو العمر أو عجزهم، ولا يمكن طرد اللاجئين أو إجبارهم

على العودة إلى بلدهم ضد إرادتهم¹¹⁵. وبحسب الاتفاقية، يجب أن يحصل اللاجئين على إمكانية الوصول إلى المحاكم والحصول على التعليم الأساسي والعمل والوثائق القانونية بما فيها وثائق السفر. إن مبدأ "عدم الإعادة القسرية" محوري في هذه الاتفاقية، ما يعني أنه لا يمكن للاجئين وطالبي اللجوء العودة قسريا إلى منطقة حيث قد يضطهدون.

لم تصدق معظم الدول العربية على اتفاقية اللاجئين 1951 وبرتوكولها 1967. ثمة معاهدات إقليمية تشمل حقوق اللاجئين، لكنها في الواقع لم تطبق أبدا: لقد تم تبني اتفاقية حماية اللاجئين والنازحين في العالم العربي في شهر تشرين الثاني من العام 1992، وتبنت جامعة الدول العربية الاتفاقية العربية لتنظيم وضع اللاجئين في الدول العربية في العام 1994. بالإضافة إلى ذلك، ينقص عدد كبير من الدول العربية القوانين المحلية التي تحكم وضع اللاجئين¹¹⁶.

بما أنه يفترض باللاجئين أن يكونوا في حالة خوف من "الاضطهاد"، وهو مفهوم لم يفسر بوضوح¹¹⁷، فإن السكان المتأثرين بالصراع لا يحصلون على صفة لاجئين بصورة تلقائية. وفي الحالات التي تأخذ الصراعات فيها أبعادا طائفية، يصبح قانون اللاجئين قابلاً أكثر للتطبيق. لكن اللاجئين ما زالوا محميين في القانون الإنساني الدولي (IHL) والقانون الدولي لحقوق الإنسان (IHRL)، مما قد يؤمن حماية أكبر من قانون اللاجئين، بما أنه ملزم لجميع أطراف الصراع. أما الذين يأخذون صفة لاجئ، فيخضعون لوصاية المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة (UNHCR) في مجال الحماية والمساعدة الإنسانية والاحتياجات الأساسية. تهدف المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة (UNHCR) مع منظمات أخرى إلى تلبية الاحتياجات الطويلة الأمد للاجئين عندما يطول الوضع.

لا ينطبق قانون اللاجئين على النازحين أو المهاجرين لأسباب اقتصادية. لكن قد يختار الناس أو يجبرون على التنقل بين مختلف المراحل، وبالتالي تصبح أكثر مسألة التمييز بين اللاجئين والنازحين والمهاجرين قسرا والمهاجرين لأسباب اقتصادية¹¹⁸. وبما أن هذه الفئات تصبح أكثر ميوعة وتداخلًا، يصعب أكثر تحديد احتياجات الناس وحقوقهم بهدف المساعدة والحماية. يوفر القانون الدولي الإنساني (IHL) الحماية ضد النزوح القسري ومصادرة الأملاك والمتاع وخلال النزوح. ويحمي القانون الدولي لحقوق الإنسان (IHRL) حق اللاجئين والنازحين بحرية التنقل. ويشمل هذا حرية التنقل ضمن البلد الذي يسكنون فيه بطريقة شرعية، وحرية مغادرة أي بلد، وحق العودة إلى بلدهم.

النزوح والقانون

النازحون هم الذين، لسبب من الأسباب، أُجبروا على المغادرة أو أن يبقوا بعيدين عن بيوتهم، لكن لا يزالون ضمن حدود دولتهم ولا يشملهم قانون اللاجئين لأنهم لم يجتازوا حدودا دولية. وتتولى السلطات الوطنية المسؤولة الرئيسية في توفير وحماية حقوق النازحين وتأمين المساعدة الإنسانية لهم، كما يحتفظ النازحون بجميع الحقوق التي كانوا يتمتعون بها قبل أن ينتقلوا، لكنهم عادة غالبا ما يجدون صعوبة أكثر في الحصول على هذه الحقوق بعد النزوح. وتستند المبادئ التوجيهية بشأن النزوح (1998) على معايير دولية مطورة عن قانون حقوق الإنسان وأصول حقوق الإنسان من أجل تأمين الحماية والمساعدة للنازحين. تجمع هذه المبادئ في مكان واحد المعايير التي تنطبق على النازحين، بالإضافة إلى واجبات الدول والمنظمات الإنسانية في أن تساعد النازحين وتحميهم. وبالرغم من أن المبادئ التوجيهية غير ملزمة، فإن قوانين حقوق الإنسان والأصول التي تستند عليها ملزمة قانونيا¹¹⁹.

إن حقوق النازحين الملكية مكفولة، مع التعويض في حال تدمير أملاكهم، وهي حقوق يجب أن تحترمها السلطات والأجهزة الأمنية¹²⁰. خلافا لذلك، رفضت الحكومة السورية أن تعترف بالنازحين، وأشارت إليهم في المقابل على أنهم "أشخاص تركوا بيوتهم"، ما يعني أنه يجب على وكالات المساعدات أن توازي بين الحاجة والدلالة اللفظية من أجل دعم النازحين في سوريا¹²¹.

انعدام الجنسية والقانون

تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة الاتفاقية المتعلقة بوضع الأشخاص العديمي الجنسية في العام 1954، وقد وضعت لحماية وضمان حقوق الذين لم يخضعوا لاتفاقية اللاجئين 1951. تقوم الاتفاقية بتعريف عديمي الجنسية على أنه "لا يعتبر مواطناً في أي دولة بموجب قوانينها"¹²²، ويملك الحقوق عينها كالمواطنين في حرية اعتناق الدين وتعليم أولاده. أما بالنسبة للحقوق الأخرى، يجب أن يمنح عديمي الجنسية المعاملة عينها مثل المواطنين الآخرين، من ضمنها الحق في العمل والسكن وتكوين الجمعيات. المطلوب من الدول التي تستضيف أشخاصا عديمي الجنسية هو أن تسمح بحرية التنقل وتؤمن هوية ووثائق سفر. كذلك لا تستطيع الدول الأعضاء في الاتفاقية المتعلقة بوضع الأشخاص العديمي الجنسية أن تطرد أشخاصا عديمي الجنسية، ويجب أن تسهل "استيعابهم وتجنيسهم".

كما تم وضع اتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية في العام 1961 من أجل تجنب تلك الحالات الناشئة. تطبق الاتفاقية المادة 15 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تعلن أن الجميع يملكون حقا بالجنسية، ومن أجل تجنب انعدام الجنسية، ينبغي على الدول أن تعطي الجنسية للأولاد الذين ولدوا

على أراضيها، أو الذين ولدوا في الخارج لكن والديهم مواطنون فيها، كذلك تمنع الدول أيضا من سحب الجنسية من مواطن إذا كان ذلك سببب يجعله عديم الجنسية، ومن أجل تجنب جعل الناس عديمي الجنسية إذا انتقلت الأراضي لسلطة فريق ثان.

المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة (-UNHCR) مفوضة لتحديد وتجنب وتقليل انعدام الجنسية وحماية العديمي الجنسية، وقد أطلقت في شهر تشرين الثاني من العام 2014 خطة عمل لإنهاء حالة انعدام الجنسية خلال العام 2024. يتضمن هذا الأمر تشجيع دول أكثر على أن تصبح شريكة في الاتفاقيتين حول انعدام الجنسية وإنهاء التمييز بين الجنسين في قوانين الجنسية. واعتبارا من شهر أيلول من العام 2016، كان عدد الدول الأعضاء 89 في اتفاقية العام 1954، و68 في اتفاقية العام 1961 حول انعدام الجنسية. باستثناء تركيا، إحدى الدول الأعضاء في اتفاقية العام 1954 حول انعدام الجنسية، لا يوجد فيها أي بلد آخر في المنطقة، متأثر بالصراعات في سوريا، عضو في أي من الاتفاقيات حول انعدام الجنسية¹²³.

حقوق الأقليات

تتملك الأقليات حق الحماية مثل المدنيين الآخرين بموجب القانون الدولي الإنساني (IHL)، كما الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية عينها مثل سائر الأفراد والجماعات بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان (IHRL). تتضمن الإشارة المحددة للأقليات في القانون الدولي لحقوق الإنسان (IHRL) المادة 27 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR)، التي تحمي حقوق الأقليات العرقية والدينية والقومية في ممارسة ثقافتها ودينها واستخدام لغتها ضمن جماعتها. وتضمن الدول الموقعة على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESCR) في العام 2009 عدم التمييز في مسألة ممارسة كل حق اقتصادي واجتماعي وثقافي منصوص عليه في المعاهدة.

بالإضافة إلى ذلك، هناك وسائل محددة مصممة لحماية الأقليات وحقوقهم. وبموجب إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات وطنية أو إثنية ودينية ولغوية الذي تم تبنيه بالإجماع في العام 1992، يجب على الدول أن تصون حقوق الأقليات من خلال ضمان بقائهم ووجودهم، بالإضافة إلى تعزيز هويتهم وحمايتهم، وضمان المساواة وعدم التمييز، والسماح لهم بالمشاركة بطريقة فعالة وجدية في المجتمع. كذلك تحمي الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (ICERD)، التي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 1965، حقوق جميع الناس الذين يتمتعون بحقوق مدنية وسياسية واقتصادية واجتماعية، من دون أي تمييز على أساس العرق أو اللون أو النسب أو القومية أو الأصل. كذلك فإن إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات وطنية أو إثنية

وإقليمية ولغوية "يؤمن إطاراً شاملاً لحماية حقوق الأقليات، بالرغم من أنه غير ملزم"¹²⁴.

لكن على الرغم من هذه الضمانات الدولية لحماية حقوق الأقليات، لا يوجد تعريف دولي متفق عليه بخصوص ما قد يشكل أقلية. يشير الإعلان الخاص بالأقليات (1992) إلى أن الأقلية هي مجموعة تملك هوية قومية أو عرقية أو ثقافية أو دينية أو لغوية، ولا تملك الدولة السلطة النهائية في تحديد أي مجموعات تحت سلطتها تشكل أقلية، فالمقبول عموماً هو أن الأقليات في موقع غير مهيمن، لكن هذا ليس حالة ثابتة، إن عبارة "أقلية" مرتبطة بالسياق والنسبية، فقد تتغير الأقليات مع الزمن أو ضمن وبين البلاد والمناطق ما دون الوطنية. بالإضافة إلى ذلك، قد لا يجد الناس الأمر مريحاً أو ضرورياً في أن يعتبروا جزءاً من أقلية معينة، أو قد يمانعون من أن يعتبروا هكذا لخوفهم من التمييز¹²⁵.

فلأسف، هناك نقص في فهم مبدأ الحماية للأقليات وفرائض الحماية تجاههم. بالتالي لا تقر الكثير من الأقليات بمكاسب القانون الدولي لحقوق الإنسان (IHRL)

يتألف الإطار الدولي للحماية من القانون الدولي الإنساني (IHL) والقانون الدولي لحقوق الإنسان (IHRL)، بالاستناد إلى معاهدات أو أعراف، إن جوانب القانون الدولي الإنساني (IHL) والقانون الدولي لحقوق الإنسان (IHRL)، التي دخلت القانون العرقي، ملزمة قانوناً، أي أنه يجب على الدول الأطراف الالتزام بها. كذلك تقوم المبادئ والخطوط التوجيهية، التي يشار إليها أحياناً بأنها "القانون غير الملزم"، تؤمن أيضاً بعض الحماية لمن هم في أزمات إنسانية¹²⁶.

إن سوريا ملتزمة باتفاقية لاهاي 1907 واتفاقيات جنيف والبروتوكول الإضافي الأول. والدول المتأثرة بالصراعات في

سوريا أطراف في المعاهدات الأساسية للقانون الدولي لحقوق الإنسان (IHRL) التالية (أنظر الجدول أدناه)¹²⁷.

تحمي اللاجئيين اتفاقية 1951 وبروتوكولها 1967، لكن لم توقع جميع دول المنطقة عليهما، كما أن المصطلح الذي يحدد من هو أهل ليكون لاجئاً خاضع للتأويل. يعتبر الفلسطينيون استثناء في قانون اللاجئيين، ويمكن إذن أن يخرجوا من إطار الحماية. وبالرغم من أن المبادئ التوجيهية للنازحين متجذرة في الإطار القانوني الدولي، بيد أن النازحين غير محميين على وجه التحديد في القانون، ورفضت سوريا أن تعترف باللاجئيين. لا يزال عدد الدول الأطراف في المعاهدات التي تؤمن أن الحماية ضد انعدام الجنسية قليلاً في الوقت الراهن، رغم المفوضية السامية لشؤون اللاجئيين في الأمم المتحدة (UNHCR) تملك خطة عمل لمعالجة هذا الأمر. إن حقوق الأقليات محمية في القانون، لكن لا يوجد تعريف جامع للأقليات، كما أن فهم حقوقها واحتياجاتها للحماية غير مفهومة بشكل جيد، ما يقدم تحديات كثيرة.

يعتمد الاستخدام الفعلي للقانون الدولي الإنساني (IHL) والقانون الدولي لحقوق الإنسان (IHRL) في حالات الصراع بشكل أساسي على قدرة ورغبة أطراف النزاع على تنفيذهما. أما في الصراعات التي تتخرب فيها مجموعات مسلحة غير حكومية، فيمكن أن تضعف قيادة المقاتلين والسيطرة عليهم وفهم الواجبات بموجب القانون الإنساني الدولي (IHL)، فقد تكون الأطراف غير مدركة لواجباتها أو تختار تجاهلها، في الوقت عينه، يمكن للمخاوف السياسية أن تمنع المجتمع الدولي من التصرف، ما يعرقل بالتالي إعلان الإبادة الجماعية أو تنفيذ مسؤولية الحماية (R2P). هذا وتتطلب مراقبة تنفيذ القانون الإنساني الدولي (IHL) والقانون الدولي لحقوق الإنسان (IHRL) وجوداً على أرض الواقع لجمع أدلة مباشرة.

| تركيا | سوريا | لبنان | الأردن | العراق | مصر | ICESR |
|------------|------------|------------|------------|------------|------------|----------|
| دولة طرف | دولة طرف | دولة طرف | دولة طرف | دولة طرف | دولة طرف | دولة طرف |
| دولة طرف | دولة طرف | دولة طرف | دولة طرف | دولة طرف | دولة طرف | دولة طرف |
| دولة طرف | دولة طرف | دولة طرف | دولة طرف | دولة طرف | دولة طرف | دولة طرف |
| دولة طرف | دولة طرف | دولة طرف | دولة طرف | دولة طرف | دولة طرف | دولة طرف |
| دولة طرف | دولة طرف | دولة طرف | دولة طرف | دولة طرف | دولة طرف | دولة طرف |
| دولة طرف | دولة طرف | دولة طرف | دولة طرف | دولة طرف | دولة طرف | دولة طرف |
| دولة طرف | دولة طرف | لا ردة فعل | لا ردة فعل | لا ردة فعل | دولة طرف | دولة طرف |
| لا ردة فعل | لا ردة فعل | دولة موقعة | لا ردة فعل | دولة طرف | لا ردة فعل | دولة طرف |
| دولة طرف | دولة طرف | دولة موقعة | دولة طرف | دولة طرف | دولة طرف | دولة طرف |

المرفق رقم 2: نظرة عامة على نقاشات المجموعات

| الموقع | الشهر (2016) | عدد النساء | عدد الرجال | الفئة العمرية | المجموعة |
|---------------------|--------------|------------|------------|----------------------|-----------------------------------|
| بيروت، لبنان | شباط | 2 | 4 | 18 - 45 | سوريون |
| بيروت، لبنان | شباط | 7 | 11 | 18 - 30 | لاجئون سوريون |
| بيروت، لبنان | شباط | 19 | 4 | 18 - 60 | لاجئون سوريون |
| بيروت، لبنان | شباط | 19 | _ | 18 - 60 | لاجئون سوريون |
| البيقاع، لبنان | نيسان | 11 | 3 | 18 - 45 | لاجئون سوريون |
| شمال لبنان | نيسان | 15 | _ | 18 - 60 ⁺ | لاجئون سوريون |
| حلب، سوريا | نيسان | 6 | 6 | 46 - 60 ⁺ | نازحون ومجتمع مضيف |
| حلب، سوريا | نيسان | 4 | 5 | 18 - 30 | نازحون ومجتمع مضيف |
| القامشلي، سوريا | نيسان | 8 | 8 | 18 - 60 | نازحون ومجتمع مضيف |
| وادي النصاري، سوريا | نيسان | 6 | 7 | 18 - 60 | نازحون ومجتمع مضيف |
| دمشق، سوريا | نيسان | 9 | 3 | 18 - 60 | نازحون ومجتمع مضيف |
| درعا، سوريا | نيسان | 4 | 8 | 18 - 60 | نازحون ومجتمع مضيف |
| الحسكة، سوريا | نيسان | 4 | 8 | 18 - 60 | نازحون ومجتمع مضيف |
| حمص، سوريا | نيسان | 5 | 7 | 18 - 60 ⁺ | مجتمع مضيف |
| محرده، سوريا | نيسان | 16 | 3 | 18 - 60 ⁺ | مجتمع مضيف |
| محرده، سوريا | نيسان | 15 | 2 | 18 - 60 ⁺ | نازحون ومجتمع مضيف |
| أس (As)، النروج | نيسان | 3 | 1 | 18 - 60 | لاجئون سوريون |
| أوسلو، النروج | نيسان | 4 | 3 | 18 - 60 | لاجئون سوريون |
| عمان، الأردن | حزيران | 8 | _ | 18 - 60 | لاجئون سوريون |
| عمان، الأردن | حزيران | _ | 9 | 18 - 60 ⁺ | لاجئون سوريون |
| اسطنبول، تركيا | حزيران | 8 | 6 | 18 - 60 | لاجئون سوريون |
| بيروت، لبنان | أيلول | _ | 3 | 18 - 60 | لاجئون سوريون وقادة مجتمع |
| عكار، لبنان | أيلول | 1 | 4 | 18 - 60 | لاجئون سوريون |
| بيروت، لبنان | أيلول | 2 | 5 | 18 - 60 | ممثلون عن الكنيسة في لبنان |
| بيروت، لبنان | أيلول | 11 | 9 | 18 - 60 ⁺ | لاجئون سوريون ومسؤولون في الكنيسة |

- الأزمة، مع 75% قالوا إن ذلك لم يحصل أبداً على الأغلب. يجب قراءة هذه النتائج بانتباه بما أن الحرب الحالية وخبرة النزوح أثرت دون شك على تجميع الناس لأحداث الماضي. وقد يكون الناس في الوقت ذاته ممانعين من التحدث حول هذا الموضوع من التمييز بسبب ممارسات النظام القمعية منذ زمن.
20. لكن الطائفة لم تكن مهمة إحصائياً في توقع حاجة المستجيب إلى إخفاء دينه. ومرة أخرى تتطابق تقريبا النسبة المئوية من تلك التي في إحصاء أجراه برنامج المساعدات التابع للكنيسة النرويجية (NCA) في لبنان، حيث أعتبر 3% فقط من السوريين، غالبيتهم من الأرمن والروم الأرثوذكس رغم أن ذلك لم يكن مهماً إحصائياً، أنه شعروا بالحاجة لإخفاء انتمائهم الديني.
21. نقاش مجموعات أجريت لصالح برنامج المساعدات التابع للكنيسة النرويجية (NCA) في سوريا ولبنان، من شباط إلى نيسان 2016. يجب الانتباه في تفسير هذا بما أن الآراء الحالية مجبولة بخبرات سابقة والوضع الحالي.
22. نقاش مجموعات أجريت لصالح برنامج المساعدات التابع للكنيسة النرويجية (NCA) في لبنان، شباط إلى نيسان 2016.
23. نقاش مجموعات مع شباب مسيحيين من سوريا في بيروت، لبنان، شباط 2016.
24. ICG (2011), cited by Cockburn, P (2015) The Rise of Islamic State: ISIS and the New Sunni Revolution. London and New York: Verso, p83; نقاش مجموعات أجريت لصالح برنامج المساعدات التابع للكنيسة النرويجية (NCA) 2016
25. The Day After (2016) Syrian Opinions and Attitudes Towards Sectarianism in Syria. Survey study. Fieldwork conducted 23 June and 7 September 2015 among 2,498 respondents, 1,424 men and 1,074 women.
26. US State Department (2011) International Religious Freedom Report for 2011. US Department of State, Bureau of Democracy Human Rights, and Labor, p7.
27. Thomson, Al (14 December 2012) 'Was There a Massacre in the Syrian Town of Aqrab? Alex Thomson's View'. Channel 4 <https://www.channel4.com/news/by/alex-thomson/blogs/happened-syrian-town-aqrab>; The Huffington Post (9 December 2013) 'Report: Extremists Shoot Dead Women, Children And Elderly Men in Syrian Village'. http://www.huffingtonpost.com/2013/09/12/syria-massacre-nusra-front_n_3912376.html
28. تقرير للأمم المتحدة (كانون الأول 2012).
29. UN Permanent Commission of Inquiry for Syria (2013) Fifth Report, June 2013.
30. Pew Research Center (2014) Religious Hostilities Reach Six - Year High. Pew Research Center Religion & Public Life Project <http://www.pewforum.org/2014/01/14/religious-hostilities-reach-six-yearhigh/> (Accessed 14 November 2016).
31. Jasser, Z (June 2013) Religious Minorities in Syria: Caught in the Middle. Expert statement, for Subcommittee on Africa, Global Health, Global Human Rights, and International Organizations and the
1. Global Protection Cluster (2016) Working Together for Protection: <https://www.globalprotectioncluster.org/en/areas-of-responsibility/age-gender-diversity.html> (accessed 14 November 2016)
2. Wilton Park (13-15 January 2016) Protecting the Right of Ethnic and Religious Minorities Global Challenges.
3. Webster's Encyclopedic Unabridged Dictionary of the English Language (1994) Random House.
4. UN (1992) Declaration on the Rights of Persons Belonging to National or Ethnic, Religious and Linguistic Minorities. New York: UN General Assembly Resolution 47/135.
5. Wilton Park (2016); FGDs and interviews in the Kurdistan region and Lebanon, Sep. 2016.
6. نقاش مجموعات مركز ومقابلات في إقليم كردستان ولبنان، في شهري آب وأيلول من عام 2016. لقد أضاف بعض أعضاء هذه المجموعات سبباً لاهوتياً: إنها عبارة ازدرائية تعكس حقيقة أن الله خلقنا أشخاصاً متساوين. لكن يتبين من هذا النقاش أن هذا شأن هامشي.
7. العبارة مستخدمة في دستور العراق الذي أقر في عام 2015.
8. US State Department, (2015), Syria, "International Religious Freedom Report for 2015".
9. US State Department (2015), Syria.
10. في حال لم يذكر خلاف ذلك، تستند المعلومات حول الأقليات على موقع الإلكتروني للمجموعة الدولية لحقوق الأقليات MRG (minorityrights.org) الذي تم الدخول إليه في 16 حزيران 2016.
11. تتراوح تقديرات مجموع عدد سكان سوريا في العام 2016 بين 18 و25 مليوناً. تستخدم هذه المراجعة تقدير المجموعة الدولية لحقوق الأقليات الذي هو 19 مليوناً.
12. انفصل العلويون عن المسلمين الشيعة في العراق في القرن التاسع ويعتبرهم السنة والغالبية حركة منشقة.
13. 8% في العام 2011 (1.7 مليون). غادر حوالي 300000 من هؤلاء منذ بداية الحرب.
14. UNRWA (2016) The Syria Crisis <http://www.unrwa.org/syria-crisis#Syria-Crisis-and-Palestine-refugees> (Accessed 16 June 2016).
15. Lesch, DW (2012) Syria: the fall of the House of Assad. Padstow: Yale University press.
16. ICRC (August 2012) Syria, ICRC and Syrian Arab Red Crescent Maintain Aid Effort Amid Increased Fighting. UN General Assembly (August 2012) Report of the Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic. UN Doc. A/HRC/21/50.
17. الفوغائية أو العنف الطائفي، والجرائم التي يجرها الانحياز الديني، والصراع المادي حول تغيير الدين، والإهانة للباس من أجل أسباب دينية، وتهويلات وعنف أخرى على أساس ديني من ضمنها الإرهاب والحرب.
18. مقابلة أجريت مع مجتمع مدني سوري، جنيف، أيار 2016.
19. كانت النسب قريبة جداً من مسح أجراه برنامج المساعدات التابع للكنيسة النرويجية (NCA) في لبنان. فقد أجاب على السؤال نفسه 93% من السوريين إن الإهانات أو الاعتداءات بسبب دين شخص لم تكن شائعة قبل

- [monitor.com/pulse/originals/2013/12/syrian-refugees-
seek-shelter-coldistanbul.html](http://monitor.com/pulse/originals/2013/12/syrian-refugees-
seek-shelter-coldistanbul.html);
[https://www.ft.com/content/c48a545e-35b1-11e3-
952b-00144feab7de](https://www.ft.com/content/c48a545e-35b1-11e3-
952b-00144feab7de)
52. نقاش مجموعات ومقابلات في تركيا، حزيران، 2016.
53. AINA (October 2016) Turkey Won't Give Official Status to Yazidi Asylum Seekers.
54. Jasser (2013), pp4-7.
55. Jasser (2013), p6.
56. Eghdamian, K (2015) Religious Minority Experiences of Displacement: Initial Lessons Learnt From Syrian Christian and Syrian Druze Refugees in Jordan. Policy brief, University College London Migration Research Unit.
57. Jasser (2013); Eghdamian (2015).
58. نقاشات مجموعات أجراه برنامج المساعدات التابع للكنيسة النرويجية (NCA) مع مسيحيين أرثوذكس سوريين (بيروت، لبنان، شباط وأيلول 2016)، وبيروتسنتات (بيروت، لبنان، أيلول 2016).
59. أوقفت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة (UNHCR) تسجيل اللاجئين في لبنان في العام 2015.
60. تتضمن هذه المنظمات، المنظمات الدولية للهجرة، برنامج المساعدات التابع للكنيسة النرويجية (NCA)، الهلال الأحمر، الصليب الأحمر، برنامج الأغذية العالمي، قنديل.
61. مسح أجراه برنامج المساعدات التابع للكنيسة النرويجية (NCA)، لبنان، 2016.
62. مقابلات مع مصادر رئيسية للمعلومات في لبنان، أيلول وتشيرين الثاني 2016.
63. المعدل، من ضمنه العلويون. المسلمون الشيعة، 64%؛ المسلمون السنة، 54%؛ العلويون، 45%.
64. نقاشات مع منظمة محلية مسيحية تؤمن المساعدات الإنسانية في سوريا.
65. ثلاثة نقاشات مختلفة أجراها برنامج المساعدات التابع للكنيسة النرويجية (NCA) مع مسيحيين من سوريا قالوا هذا في شهر أيلول من العام 2016.
66. بيانات تسجيل لعامل في جهة دينية إنسانية.
67. نقاشات مجموعات مع آشوريين. بيروت، لبنان، أيلول 2016.
68. نقاشات مجموعات ومقابلات في تركيا، حزيران 2016. نقاشات مجموعات مع مجموعة من السوريين. بيروت، لبنان، أيلول 2016.
69. إحصاءات منظمة إنسانية دينية سورية؛ مقابلة مع ممثل عن منظمة دولية غير حكومية تعمل في سوريا.
70. نقاشات مجموعات أجراها برنامج المساعدات التابع للكنيسة النرويجية (NCA)، بيروت، لبنان، شباط وأيلول 2016.
71. نقاش مجموعات ومقابلات أجراها برنامج المساعدات التابع للكنيسة النرويجية (NCA) في اسطنبول، تركيا، حزيران 2016.
72. AL Monitor (2 December 2013) ' Syrian refugees in Istanbul sent from pillar to post ' AL Monitor [http://www.al-
monitor.com/pulse/originals/2013/12/syrianrefugees-
seek-shelter-cold-istanbul.html#ixzz4Q0uljv2P](http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2013/12/syrianrefugees-
seek-shelter-cold-istanbul.html#ixzz4Q0uljv2P) (accessed 14 November 2016); Financial Times (October 2013) ' Syria crisis: Refugees highlight Turkey's sectarian tension ' [https://www.ft.com/content/c48a545e-35b1-11e3-
952b-00144feab7de](https://www.ft.com/content/c48a545e-35b1-11e3-
952b-00144feab7de) (accessed 14 November 2016).
73. Eghdamian, K (2015).
74. نقاش مجموعات ومقابلات أجراها برنامج المساعدات التابع للكنيسة النرويجية (NCA) في اسطنبول، تركيا، حزيران 2016.
- Subcommittee on the Middle East and North Africa. US Commission on International Religious Freedom, p5.
32. Forum on minority issues (seventh session, 25-26 November 2014) Preventing and addressing violence and atrocity crimes targeted against minorities. Contribution of the UN Network on Racial discrimination and Protection of Minorities, paragraph 14.
33. يقدر البعض أن أكثر من 70000 جندي علوي قتلوا، و120000 جرحوا، و10000 في عداد المفقودين.
- Stratfor (June 2015) Tartus, the mother of Martyrs [https://www.stratfor.com/analysis/tartus-mother-
martyrs](https://www.stratfor.com/analysis/tartus-mother-
martyrs) (accessed 14 November 2016)
34. تقرير الأمم المتحدة حول الحرية الدينية (2015).
35. UN General Assembly (August 2015) Report of the Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic. A/HRC/30/48.
36. نقاش مجموعات أجريت لصالح برنامج المساعدات التابع للكنيسة النرويجية (NCA)، بيروت، لبنان، أيلول 2016.
37. نقاش مجموعات أجريت لصالح برنامج المساعدات التابع للكنيسة النرويجية (NCA)، بيروت، لبنان، أيلول 2016.
38. HRC (2014), paragraph 37.
39. HRC (2014), paragraph 29.
40. HRC (2015).
41. اتفاقيات جنيف المادة المشتركة 3، واتفاقية إضافية رقم 2 المادة 13 (3) ونظام روما الأساسي للمحكمة الدولية المادة 8 (2) ت-ج.
42. UNOCHA (30 September 2016) Syrian Arab Republic: Humanitarian Snapshot [http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/
SYR_HumSnap_A4L_September2016_161010_EN.pdf](http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/
SYR_HumSnap_A4L_September2016_161010_EN.pdf) (accessed 14 November 2016).
43. UNOCHA (2016) Humanitarian Response Plan Monitoring Report, January-June 2016 [http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/
2016_pmr_summary_syria_160830.pdf](http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/
2016_pmr_summary_syria_160830.pdf) (accessed 14 November 2016).
44. UNOCHA (2016).
45. نقاش مجموعات أجريت لصالح برنامج المساعدات التابع للكنيسة النرويجية (NCA)، بيروت، لبنان، شباط وأيلول 2016.
46. بيانات تسجيل لمنظمة سورية دينية الطابع.
47. UN Population Fund, Protection Cluster (2016) Whole of Syria Gender-Based Violence Area of Responsibility - Voices: Assessment Findings of the Humanitarian Needs Overview 2017.
48. نقاش مجموعات مع سوريين في بيروت، لبنان، أيلول 2016؛ مقابلة مع منظمة دينية الطابع تعمل في سوريا، أيلول 2016.
49. أجريت المقابلات خلال شهري نيسان وأيار من العام 2016 مع 602 مستطلع يعيشون في بيروت والبقاع وجبل لبنان وشمال لبنان. شكل السوريون 74% من مجموع العينة والمسيحيون 83%، وشكلت النساء 35%. انطوت الدراسة على عينات مناسبة على مستوى الجماعة بالإضافة إلى اختيار عشوائي للمستجيبين ضمن المنازل.
50. Birchall, J (2016) Gender, Age and Migration: An Extended Briefing. Institute of Development Studies.
51. Focus groups and interviews in Turkey, June, 2016; See: <http://www.al->

102. اتفاقية جنيف الرابعة، المادة 24.
103. Elissan, J (2016), cited in Afanasieva, D (22 May 2016) 'UN Says World Must Stand up for Widely Flouted Humanitarian Law', Reuters <http://www.reuters.com/article/us-humanitarian-summit-idUSKCN0YDOPT> (accessed 17 June 2016).
104. Vité (2009) in Haider, H (2013) International legal frameworks for humanitarian action: Topic guide. Birmingham, UK: Governance and Social Development Resource Centre, University of Birmingham, p17; ICRC (2015).
105. Welsh, J (2009) Implementing the Responsibility to Protect. Policy Brief 1/2009, Oxford Institute for Ethics, Law and Armed Conflict University of Oxford.
106. HRW (2013) Syria and the International Criminal Court Questions and Answers; HRW (2016).
107. تتضمن القنوت الإقليمية: الاتفاقيات الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (1950)، وإعلان أميركي لحقوق وواجبات الإنسان (1948) والاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان (1969)، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (1981).
108. ICRC (2004) What is International Humanitarian Law?, Advisory Service on International Humanitarian Law, ICRC.
109. <http://www.ohchr.org/EN/UDHR/Pages/Resources.aspx> (accessed 23 September 2016).
110. OCHR (undated) The Core International Human Rights Instruments and their monitoring bodies <http://www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/CoreInstruments.aspx> for details of the treaties and their Optional Protocols (accessed 23 September 2016).
111. تمنع اتفاقية منع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية (CPPCS) (1948) القتل والأفعال الأخرى "التي ترتكب بنية التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة وطنية أو عرقية أو عنصرية أو دينية.
112. Haider (2013), p13.
113. Haider (2013).
114. الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين (1951)، المادة 1.
115. UNHCR (2010) Convention and Protocol Relating to the Status of Refugees.
116. Sadek, G (2013) Legal Status of Refugees: Egypt, Jordan, Lebanon, and Iraq. Law Library of Congress.
117. Chimni, BS (ed.) (2000) International Refugee Law: a reader New Delhi: Thousand Oaks, London: Sage Publications.
118. Birchall (2016).
119. UN (1998) Guiding Principles on Internal Displacement. E/CN.4/1998/53/Add.2
120. Iraqi Ministry of Displacement and Migration (2008) National Policy on Displacement, section 6.9.
121. IDCM (2014).
122. الاتفاقية المتعلقة بوضع عديمي الجنسية (1954)، المادة 1.
123. UN Treaty Collection. See: <https://treaties.un.org/Pages/Treaties.aspx?id=5&subid=A&clang=en> (accessed 27 September 2016).
124. Wilton Park (2016).
125. Wilton Park (2016).
75. نقاش مجموعات ومقابلات أجراها برنامج المساعدات التابع للكنيسة النرويجية (NCA) في اسطنبول، تركيا، حزيران 2016.
76. نقاش مجموعات في تركيا ولبنان، أيار وشباط 2016؛
77. مسح أجراه برنامج المساعدات التابع للكنيسة النرويجية (NCA) في لبنان، 2016. وقد تم طرح أسباب مشابهة في نقاش مجموعات السوريين.
78. نقاش مجموعات مع السوريين، بيروت، لبنان، شباط 2016.
79. AINA (2 November 2015) Assyrians, Armenians in Syria Protest Kurdish Confiscation of Property ', AINA <http://www.aina.org/news/20151102170051.htm> (accessed 14 November 2016).
80. نقاش مجموعات في بيروت، لبنان، شباط 2016.
81. مسح أجراه برنامج المساعدات التابع للكنيسة النرويجية (NCA)، سوريا، 2016.
82. مسح أجراه برنامج المساعدات التابع للكنيسة النرويجية (NCA)، لبنان، 2016.
83. مسح أجراه برنامج المساعدات التابع للكنيسة النرويجية (NCA)، سوريا، 2016.
84. نقاش مجموعات أجراه برنامج المساعدات التابع للكنيسة النرويجية (NCA):
85. مسح أجراه برنامج المساعدات التابع للكنيسة النرويجية (NCA)، سوريا، 2016.
86. تقييمات من كانون الثاني 2016 بالاستناد إلى أرشيف وإحصائيات المطرانية الواردة في تقييمات للحاجة، التي أجرتها الجمعية الخيرية المسيحية الأرثوذكسية الدولية (IOCC).
87. نقاش مجموعات الأشوريين أجراه برنامج المساعدات التابع للكنيسة النرويجية (NCA)، البقاع وبيروت، لبنان، كانون الأول 2015 وأيلول 2016.
88. نقاش مجموعات الأشوريين أجراه برنامج المساعدات التابع للكنيسة النرويجية (NCA)، بيروت، لبنان، أيلول 2016.
89. Global Protection Cluster (2016) Working Together for Protection: <http://www.globalprotectioncluster.org/en/areas-of-responsibility/age-gender-diversity.html> (accessed 14 November 2016).
90. يتضمن القانون الإنساني الدولي (IHL) أيضاً: معاهدة حماية الملكية الثقافية في حالة الصراعات المسلحة 1954 بالإضافة إلى بروتوكولها، ومعاهدة حظر الأسلحة البيولوجية 1972، ومعاهدة الأسلحة التقليدية 1980 بالإضافة إلى بروتوكولاتها الخمسة، ومعاهدة حظر الأسلحة الكيميائية 1993، واتفاقية أوتواو لحظر استعمال أو تخزين أو إنتاج أو نقل الأنواع المضادة للأشخاص 1997، وبروتوكول اختياري للاتفاقية حول حقوق الطفل وانخراط الأولاد في الصراع المسلح 2000.
91. اتفاقية جنيف الأولى، المادة 50: اتفاقية جنيف الثانية، المادة 51، اتفاقية جنيف الرابعة، المادة 147.
92. المادة المشتركة 3، اتفاقية جنيف الرابعة، المادة 27.
93. اتفاقية جنيف الرابعة، المادة 27، الفقرة 2؛ البروتوكول الأول، المادتان 75 و76.
94. اتفاقية جنيف الرابعة، المادة 28.
95. اتفاقية جنيف الرابعة، المادة 50.
96. اتفاقية جنيف الرابعة، المادتان 58 و97؛ البروتوكول الأول، المادة 25، الفقرة 5.
97. البروتوكول الثاني، المادة 5، الفقرة 2.
98. البروتوكول الأول، المادة 76، الفقرة 2.
99. البروتوكول الأول، المادة 6، الفقرة 5.
100. البروتوكول الثاني، المادة 6، الفقرة 2.
101. البروتوكول الأول، المادتان 8 و17.

126. ICRC (2003) International Humanitarian Law and International Human Rights Law: similarities and differences; ICRC (2004).
127. OHCHR (undated). Status of Ratification <http://indicators.ohchr.org> (accessed 27 September 2016).